جامعة قاصدي مرباح _ورقلة_

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

الميدان: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم المالية والمحاسبة

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المالية

دراسة حالة شركة التأمين وإعادة التأمين الدولية -ورقلة-

للفترة 2022/04/28**الى** 2022/05/15

من إعداد الطالب: الطيب عليات

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:13 جوان 2022

أمام اللجنة المتكونة من السادة:

د/هتهات مهدي (أستاذ: جامعة ورقلة) رئيسا

د/خمقاني عبد الهاد (أستاذ: جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا

د/بوغابة محمد الحافظ (أستاذ: جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعة: 2022/2021

الشكر والعرفان

الشكر لله أولا ودائما فهو الذي أعاننا ووفقنا في إنجاز وإتمام هذا العمل ثم يسعدنا التقدم بالشكر الجزيل الثناء الخالص إلى من وجهنا دون وهن وقدم لنا يد العون والنصيحة إلى أستاذنا الفاضل د. خمقاني عبد الهادي.

المشرف على هذه المذكرة، لك منّا الشكر الجزيل وخالص الاحترام والتقدير جزاك الله عنا كل الخير

كما نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

إهداء

إلى شعاع النور ودافعي في الحياة إلى أعظم الأمهات ..... أمي

إلى سبب طموحي في الحياة وبذرة حلمي ..... أبي

وكذا إخواني وأخواتي

إلى من شاركوني دربي ..... أصدقائي وأحبتي

إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الشكر والعرفان	-
الاهداء	-
فهرس المحتويات	-
قائمة الجداول	-
قائمة الأشكال	-
ملخص	–
مقدمة	أ
الفصل الأول: أثر المفاهيمي الحوكمة والإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية	
تمهيد:	02
المبحث الأول: حوكمة الشركات	03
المطلب الأول: حوكمة الشركات ونشأتها	03
الفرع الأول: مفهوم حوكمة الشركات	04
الفرع الثاني: مبادئ حوكمة الشركات	07
الفرع الثالث: ركائز حوكمة الشركات	08
المطلب الثاني: محددات حوكمة الشركات وأهدافها	10
الفرع الأول: المحددات الخارجية لحوكمة الشركات	10
الفرع الثاني: المحددات الداخلية لحوكمة الشركات	11
الفرع الثالث: أهداف حوكمة الشركات	12
المطلب الثالث: تجارب الدول في تطبيق حوكمة الشركات	14
الفرع الأول: تجربة الولايات المتحدة الامريكية	13
الفرع الثاني: التجربة الأوربية	14

الفرع الثالث: التجربة العربية	18
المبحث الثاني: القوائم المالية والإفصاح والشفافية وعلاقتها بالحوكمة	20
المطلب الأول: ماهية القوائم المالية	20
الفرع الأول: مفهوم القوائم المالية	20
الفرع الثاني: مستخدمو القوائم المالية	21
الفرع الثالث: الغش والأخطاء في القوائم المالية	25
المطلب الثاني: القوائم والمالية والافصاح والشفافية في القوائم المالية	27
الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي والشفافية	28
الفرع الثاني: أنواع الإفصاح الحاسبي ومحدداته	30
الفرع الثالث: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي	33
المطلب الثالث: علاقة الحوكمة بالإفصاح وجودة القوائم المالية	34
الفرع الأول: الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات	35
الفرع الثاني: علاقة الحوكمة بجودة القوائم المالية	38
الفرع الثالث: الإفصاح والشفافية في تفعيل حوكمة الشركات	40
خلاصة الفصل	42
الفصل الثاني: تقيم مدي مساهمة الحوكمة على الأ فصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية لشركة CiAR	
تمهيد	53
المبحث الأول: تقديم عام للشركة الدولية لتأمين وإعادة التأمين CIAR	54
المطلب الأول: نبذة حول الشركة	54
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة	55
المطلب الثالث: تطور رقم أعمال الشركة من 1999 إلى 2012	56
المبحث الثاني: منهجية الدراسة	56
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة	56
المطلب الثاني: جمع بيانات الدراسة	57

المطلب الثالث: صدق وثبات الدراسة	60
المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة	60
المطلب الأول: وصف عينة الدراسة	60
المطلب الثاني: تحليل بيانات الدراسة	66
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها	72
خلاصة الفصل	76
خاتمة	78
قائمة المراجع والمصادر	81
قائمة الملاحق	86

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
1_2	درجة مقياس ليكارات	57
2_2	مقياس المتوسط الحسابي المرجح لاتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة	58
3_2	نتائج اختبار معامل الثبات الفا كرونباخ لجميع فقرات الدراسة	59
4_2	نتائج اختبار معامل الثبات ألفا كرونباخ ومعامل الصدق لكل محور من محاور الاستبيان	59
5_2	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	60
6_2	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	61
7_2	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	62
8_2	توزيع عينة الدراسة حسب ميدان المؤهل العلمي	63
9_2	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة	64
10_2	توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة	65
11_2	إجابات الأسئلة ودلالتها	67
12_2	تحليل اتجاهات إجابات أفراد العينة على فقرات وجود أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة الشركات	67
13_2	تحليل اتجاهات إجابات أفراد العينة على فقرات توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد حوكمة الشركات	69
14_2	تحليل اتجاهات إجابات أفراد العينة على فقرات توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	70
15_2	تحليل اتجاهات إجابات أفراد العينة على فقرات مدى توفر مقومات الإفصاح المحاسبي لتحقيق جودة لمعلومات المحاسبية	72
16_2	نتائج اختبار (ت) t test لعينة واحدة الفرضية الأولى	73
17_2	نتائج اختبار (ت) t test لعينة واحدة الفرضية الثانية	74
18_2	لعينة واحدة الفرضية الثانيةt testنتائج اختبار (ت)	75

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
1_1	مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	08
2_1	الركائز الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات	09
3_1	محددات حوكمة الشركات	12
1_2	الهيكل التنظيمي للشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR	55
2_2	توزيع مفردات العينة حسب الجنس	61
3_2	توزيع مفردات العينة حسب العمر	62
4_2	توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي	63
5_2	توزيع مفردات العينة حسب ميدان المؤهل العلمي	64
6_2	توزيع مفردات العينة حسب الوظيفة الحالية	64
7_2	توزيع مفردات العينة حسب عدد سنوات الخبرة	66

ملخص:

هدفت هذه الدراسة على التعرف على موضوع حوكمة الشركات ومبادئها ومحدداتها الداخلية الخارجية وأهدافها، والتعرف على دور الإفصاح وتأثره بقواعد الحوكمة، إضافة إلى التعرف على جودة المعلومات المحاسبية وتأثرها بقواعد الحوكمة.

ولتحقيق هذه الأهداف قمنا بتقسم الدراسة إلى جانب النظري من خلال التعرف على مختلف المفاهيم حوكمة الشركات، الإفصاح المحاسبي، جودة المعلومات المالية، والجانب التطبيقي وذلك بتصميم استبانة اعتمادا على الدراسة النظرية والدراسات السابقة مكونة من أربع محاور ووزعت عينة الدراسة على عمال الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين وكالة ورقلة، وقد استخدمنا برنامج الحزم الإحصائية الاجتماعية spss لتحيل البيانات.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الإفصاح المحاسبي، جودة المعلومات المالية

Résumé :

Cette étude visait à identifier la problématiquedu gouvernemen

d'entreprise, ses principes, ses déterminants et objectifs internes et externes, et à identifier le rôle de la communication et son impact sur les règles de gouvernance, en plus d'identifier la qualité de l'information comptable et son impact sur les règles de gouvernance.

Pour atteindre ces objectifs, nous avons divisé l'étude en un volet théorique en identifiant les différents concepts de gouvernance d'entreprise, de divulgation comptable, de qualité de l'information financière, et le volet pratique en concevant un questionnaire basé sur l'étude théorique et les études antérieures composé de quatre axes et l'échantillon d'étude a été distribué aux

travailleurs de la Compagnie Internationale d'Assurance et de Réassurance. Pour l'agence Ouargla, nous avons utilisé le programme SPSS pour transmettre les données.

Mots clés : gouvernement d'entreprise, divulgation comptable, qualité de l'information financière

مقدمة

مقدمة:

يعيش العالم اليوم في تسارع مضطرد في شتى المجالات، وخاصة ما يشهده العلم مع تطوير وتحديث للمعرفة وتقنياتها، وعلوم الإدارة بأنواعها نالت نصيباً وافراً من التطوير والتحديث، وعلى وجه الخصوص علم إدارة الأعمال، لما له من تأثير مباشر على نمو الشركات وتعاظم الأرباح وتحقيق التنمية الاقتصادية، بشكل عام بل يعد علم إدارة الأعمال السباق في تطوير وتحديث العلوم الإدارية الأخرى.

وتعتبر حوكمة الشركات من المفاهيم الحديثة التي زادت أهميتها في قطاع الأعمال العام الخاص لما لها من أهمية كبيرة في إدارة الشركة وحماية حقوق المساهمين، حيث تعددت الاتجاهات الفكرية في أهمية حوكمة الشركات فمنها ما ذهب إلى أهمية الحوكمة في القطاع العام لما لها من تأثيرات على الاقتصادي الوطني ومنهم من ذهب إلى أن حوكمة الشركات ذات أهمية بالغة في القطاع الخاص والمتمثلة في القطاع التجاري والصناعي بوجه عام والقطاع المصرفي بوجه خاص.

كما ارتبطت حوكمة الشركات ارتباطا وثيقاً بالأزمات المالية والاقتصادية، ولقد كشفت هذه الأزمات أن عدم تطبيق حوكمة الشركات بالشكل المطلوب قد زاد من حدة هذه الأزمات، فقد أفلست العديد من الشركات العالية في مجموعة من الدول المتقدمة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

نتج عن هذه الأزمات فقدان الثقة في الأسواق المالية المختلفة وانصرف المستثمرين عنها، وكذلك فقدان الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة لعدم دقة ومصداقية البيانات والمعلومات المحاسبية المقدمة من قبلهم، وبالتالي فقدت هذه المعلومات أهم عنصر يميزها وهو جودتها.

لذا أصبح من اللازم إعداد القوائم المالية وإعدادها على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح، إذ أي تضليل في المعلومات الواردة في القوائم من شأنه أن تفقدها مصداقيتها والذي ينعكس مباشرة على قرار الاستثمار باعتباره من القرارات الهامة والخطيرة مما يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية.

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق ولمعالجة هذا الموضوع ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المالية؟

وحتى يتسنى لما الإلمام والإحاطة بكل جوانب الموضوع وللإجابة عن الإشكالية المطروحة يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهية القوائم المالية والإفصاح والشفافية وعلاقتها بالحوكمة؟

- فيما تتمثل المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية؟

- ما هي آليات الإفصاح والشفافية في تفعيل حوكمة الشركات المطبقة محل الدراسة؟

الفرضيات:

في إطار هذه الدراسة سيتم وضع الفرضيات التالية:

- توجد علاقة تأثير بين وجود مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ودورها في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في شركة التأمين وإعادة التأمين الدولية؛

- توجد علاقة تأثير بين مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد حوكمة الشركات وزيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في شركة التأمين وإعادة التأمين الدولية؛

– توجد علاقة تأثير بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح وزيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في شركة التأمين وإعادة التأمين الدولية.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال دراستنا إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها الآتي:

– التعرف على موضوع حوكمة الشركات ومبادئها ومحدداتها الداخلية والخارجية وأهدافها؛

– التعرف على دور الإفصاح والشفافية وتأثره بقواعد الحوكمة؛

– التعرف على جودة المعلومات المحاسبية وتأثرها بقواعد الحوكمة؛

– التعرف على واقع تطبيق حوكمة الشركات في شركة التأمين وإعادة التأمين الدولية CAIR.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية بحثنا في النقاط التالية:

– إبراز أهمية تشجيع قواعد الحوكمة في الشركة التأمين وإعادة التأمين الدولية، وتوفرها على الثقة والإفصاح المحاسبي؛

– دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي؛

– التعرف على تجارب بعض الدول في حوكمة الشركات.

دوافع اختيار الدراسة:

لا شك أن البحث في أي موضوع تكون وراءه أسباب ودوافع معينة تدفع الباحث للدراسة والبحث في ذلك الموضوع ومن جملة الدوافع اختيار الدراسة نذكر:

– رغبة منا لاكتشاف موضوع أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المالية؛

- حداثة الموضوع في ميدان العلوم المالية في الجزائر؛

- الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية وفتح المجال للبحث فيه أكثر من قبل الطلبة؛

- الرغبة في فهم وتحليل أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المالية في شركة التأمين وإعادة التأمين.

صعوبات الدراسة:

يمكن إبراز أهم الصعوبات التي واجهتنا فيما يلي:

- صعوبة التنسيق بين الجانب النظري والجانب التطبيقي لهذا البحث؛

- صعوبة القيام بجمع البيانات من الميدان عن طريق الاستبيان؛

- قلة المراجع والكتب والدراسات السابقة لهذا الموضوع.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي وذلك بدراسة واستقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي والمتعلقة بموضوع البحث وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة الدراسة، إضافة إلى المنهج الوصفي والتحليلي وذلك لوصف وتحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات.

الدراسات السابقة:

لقد تم التطرق لهذا الموضوع من طرف عدد من الباحثين الذين تناولوه بالدراسة من جوانب مختلفة نذكر بعضها فيما يلي:

- دراسة **ماجد إسماعيل أبو حمام** (2009)، تحت عنوان: **"أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية –دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق**

فلسطين للأوراق المالية"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية بغزة.

تناولت هذه الدراسة التحليل ومناقشة أثر التطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة وجودة التقارير المالية دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، حيث تم التطرق إلى مفهوم الحوكمة وبيان أهميتها وأهدافها وقواعدها ومدى تأثير كل من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية بتلك القواعد، ومن ثم توضيح جوانب العلاقة المتداخلة بينهما، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصا لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده 150فرد من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في شركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية العاملة في فلسطين، ومن ثم استخدام برنامج التحليل الاحصائيspssوذلك لتحليل البيانات واختبار الفرضيات وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، كما أن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي على تحسين موقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها، وقد أوضح البحث ضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان تنفيذ الحوكمة من خلال انتشار تنظيم إداري ومهني متكامل يقوم على مصداقية مجلس الإدارة والمدراء التنفيذين . وكان من أهم توصيات الدراسة: ضرورة تعميق المفاهيم والالتزام بالقواعد التي قضت بها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة والعمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لقواعد الحوكمة، وضرورة قيام لجنة متخصصة مشكلة لهذا الغرض لمتابعة تطبيقات مبادئ وقواعد الحوكمة والضوابط المرتبطة بها، والعمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة بشكل أوسع لدى كافة الأطراف ذات العلاقة، وإصدار النشرات والتعليمات التي تعكس ذلك الأمر، والالتزام بقواعدها ومبادئها في المجتمع المالي.

– **مداخلة لملتقى**(2012) من إعداد بن عيسى عمار وعمر سامي تحت عنوان: **"حوكمة الشركات المالية للحد من الفساد المالي والإداري"**كلية العلوم الاقتصادية بجامعة محمد خيضر ببسكرة ماي 2012 بعنوان: "تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجود التقارير المالية"،

دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية، حالة ولاية بسكرة، من إعداد الأستاذين: بن عيسى عمار وعمر سامي.

تهدف هذه الدراسة لمعرفة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية، ومن أجل تحقيق ذلك قام الباحث باختيار عينة عددها 90مفردة من مجتمع الدراسة، والمتمثل في شركات المساهمة بولاية بسكرة، وزعت عليهم استبانة وتم التحقق من صدقها وثباتها حيث شملت على 20 فقرة موزعة على من ثلاثة محاور وهي: وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة، توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة، توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح، وتم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي ومعالجتها حيث استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعامل الارتباط بيرسون باستخدام البرنامج الاحصائيspss،وإشارات نتائج الدراسة إلى:

- وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة.

- توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب مماسة قواعد الحوكمة.

-توفر مقومات الافصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح.

- دراسة **قرواني أسامة** (2014-2015) تحت عنوان: **"أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي"**دراسة لعينة من المؤسسات الاقتصادية لولايتي ورقلة وغرداية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

تحاول هذه الدراسة إبراز إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي وكيفية والاستفادة منها في حل العديد من المشاكل التي تواجهها الشركات بشكل عام، وبشكل خاص المشاكل المالية وأهمها فقدان الثقة والمصداقية في المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية وهذا من خلال استخدام آليات الحوكمة والتي من أهمها المراجعة الداخلية، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة الخارجية، بحيث تتعدد الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات ومنها

تحقيق الرقابة المحاسبية، تطوير وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، وتزايد دور المراجعة الداخلية والخارجية وضرورة وجود لجان المراجعة وتحقيق الافصاح والشفافية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة وثيقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المالية ومستوى جودتها ومدى أهمية الإفصاح، بحيث أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة وهذا بدوره ما ينعكس على مستوى جودة المعلومات المحاسبية والافصاح المحاسبي.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي:

حيث سنتناول في الفصل الأول الإطار النظري للدراسة بحيث قسمنا الفصل إلى مبحثين بحيث في المبحث الأول حوكمة الشركات، أما المبحث الثاني التعرف على القوائم المالية والإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية.

أما الفصل الثاني فسنتطرق من خلاله إلى الجانب التطبيقي لموضوع الدراسة حيث سنتناول في هذا الفصل تقديم شركة التأمين إعادة التأمين الدولية لولاية ورقلة، كما سنتناول الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية بعدها عرض تحليل بيانات الدراسة، وأخيرا اختبار الفرضيات ومناقشتها.

الفصل الأول

الأثر المفاهيمي لحوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية

تمهيد:

أصبحت حوكمة الشركات من الموضوعات المهمة التي تفرض نفسها على جدول أعمال المؤسسات والمنظمات الدولية، خصوصا بعد التغيرات التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة والمتمثلة في الأزمات المالية الاقتصادية وما تبعها من انهيارات مالية لعديد الشركات، وذلك نظرا للتلاعبات والغش المالي والفساد الإداري في بعض الشركات الدولية العملاقة، الأمر الذي دعا إلى إيجاد معايير لأفضل الممارسات والإجراءات في الإدارة والتنظيم والمراقبة والاشراف الفعال على الشركات والالتزام بالأنظمة الداخلية والخارجية المنظمة للشركات أو ما يطلق عليها بحوكمة الشركات.

بحيث تعد المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية ذات أهمية بالغة من خلال تقديم معلومات هامة تخدمهم في اتخاذ القرارات، حيث تعتمد تلك القرارات على جودة المعلومة المحاسبية من خلال القوائم والتقارير المالية.

ولإلمام أكثر بالموضوع سنحاول في هذا الفصل عرض أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: حوكمة الشركات

المبحث الثاني: القوائم المالية والإفصاح والشفافية وعلاقتها بالحوكمة

المبحث الأول: حوكمة الشركات

شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين اعترافاً متزايدا بأهمية الضبط المؤسسي أو حوكمة الشركات في تأكيد سلامة التقارير المالية ومنع وقوع الغش والاحتيال، وتعمل المراجعة كوسيلة تأكيد ومراقبة، وتعتبر جزءاً مهماً من منظومة الضبط المؤسسي.

من المعلوم أن الضبط المؤسسي أي بما يعرف حوكمة الشركات من القضايا الهامة التي تحظى باهتمام كبير من جانب الباحثين والجمعيات المهنية للمحاسبين والمراجعة بصفة عامة ومن

جانب منشآت العمال بصفة خاصة، وذلك بعد سلسلة الانهيارات التي حدثت في كثير من الدول العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والتي أدت إلى إفلاس عدد كبير من الشركات الكبرى.

ومن خلال ما سبق سنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب بحيث سنتطرق في المطلب الأول إلى حوكمة الشركات، أما في المطلب الثاني المحددات الخارجية لحوكمة الشركات، أما المطلب الثالث سنتناول فيه تجارب بعض الدول في تطبيق حوكمة الشركات.

المطلب الأول: حوكمة الشركات ونشأتها

سنتطرق في هذا المطلب إلى ثلاث نقاط مهمة بحيث سنتطرق إلى مفهوم ونشأة حوكمة الشركات، ومبادئ حوكمة الشركات، ثالثا وأخير ركائز حوكمة الشركات.

أولا- مفهوم حوكمة الشركات:

سنتطرق إلى مفهوم حوكمة الشركات، ونشأة وتطور حوكمة الشركات.

1- تعريف حوكمة الشركات:

سنقوم بتعريف الحوكمة لغويا واصطلاحا:

لغويا:

حوكمة الشركات ترجمة من الإنجليزية لـــ Corporate Governance، وكلمة Corporate تعني شركة، وكلمة Governance معناها حاكمة من الإحكام والحاكمية. وبالبحث في معاجم اللغة العربية تحت لفظ (حكم)، نجد أن العرب تقول: حكمت وأحكمت أي منعت، ويقال للحاكم بين الناس حاكم، لأنه يمتع الظالم من الظلم، وأيضا حكم الشيء وأحكمه، أي منعه من الفساد.

لقد بحث مجمع اللغة العربية في عدة ترجمات لهذا المصطلح منها الحاكمية والضوابط المؤسسية الحاكمة، إلا أن المجمع ورئيسه استقرا على استخدام لفظ الحوكمة أو حوكمة الشركات، وذلك في دورته المنعقدة بالقاهرة في عام 2002.[1]

اصطلاحا:

تعددت تعريفات حوكمة الشركات كتاباته واختلاف وجهات نظرهم، وذلك على حسب العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات، ويمكن إيجاز أفضل تعاريف حوكمة الشركات وأكثرها استخداما وشولاً فيما يلي:

تعريف مجلس حوكمة الشركات حيث عرفها بأنها: "إطار القواعد والعلاقات والنظم والعمليات التي يتم من خلالها ممارسة السلطة والسيطرة عليها داخل الشركات، وإنها ترافق الآليات التي يتم بمقتضاها محاسبة الشركات، وتلك التي تسيطر عليها".[2]

عرفتها مؤسسة التمويل الدولية IFC بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في الأعمال".[3]

تعريف البنك الدولي 1992 للحوكمة بأنها: "الحكم الراشد مرادف التسيير الاقتصادي الفعال والأمثل، الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة والموجهة للدول والمؤسسات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلة المسيرة بطريقة علوية، أي من الأعلى نحو الأسفل والتي أدت إلى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة قدرات وطاقات المجتمع التي يزخر بها".[4]

---

[1]– ناصر عبد الحميد، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، د ط، القاهرة، مصر، 2014، ص 44.

[2]– عبد العظيم بن محسن الحمدي، حوكمة الشركات، دار الكتب الوطنية بصنعاء، ط1، د ب، 2020، ص06.

[3]– فتحة أميرة وآخرون، انعكاسات تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 10، العدد 02، الجزائر، 2020، ص147.

[4]– محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة المؤسسات في معالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص18.

كما عرفها كل من **شيلفروفيشني**: "حوكمة الشركات بأنها الآليات التي تتعامل مع مصادر تمويل (المساهمين، الدائنين) الشركات، وضمان أنهم سوف يحصلون على عائد مناسب على استثماراتهم، وتحفز المديرين على تحقيق عائدات أفضل المستثمرين".[1]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف حوكمة الشركات بشكل عام بأنها مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات المتبادلة بين الشركة والأطراف أصحاب المصالح المختلفة في الشركة، والأطراف أصحاب المصالح المختلفة في الشركة، غي إطار من الشفافية والمسائلة، والتي يؤدي اتباعها إلى استدامة الأعمال ورفع كفاءة الشركة في إدارة عملياتها ويحسن قدرتها التنافسية بالأسواق.

2- نشأة الحوكمة الشركات:

على الرغم من الاهتمام الحديث بمفهوم حوكمة الشركات إلا أن ظهوره يعود لبداية القران الماضي، حيث تناول الباحثان في جامعة هارفاد (Berle& Means) عام 1932 قضية فصل الملكية عن الإدارة، إذ أكد الباحثان على ضرورة الفصل بين ملكية رأس مال الشركات وعملية الاشراف والرقابة داخل تلك الشركات، وقدما تفسيراً للمشكلة الأساسية الناجمة عن عدم الفصل بين الوظيفتين أي ما يعرف بمشكلة تضارب المصالح، والتي من الممكن حدوثها بين مدراء ومالكي الشركات في نطاق ما يعرف بمشكلة الوكالة.

وفي عام 1976 قام كل من (Jensen Meckling) بالتطرق إلى أهمية مفهوم حوكمة الشركات في الحد من المشاكل المرتبطة بنظرية الوكالة، وذلك من خلال امتلاك الإدارة جزءاً من رأس مال الشركة، فكان لارتفاع نسبة ملكية الإدارة لأسهم الشركة دور في تحسين الأداء، وأن انخفاضها يؤدي إلى تحفيز المدراء نحو زيادة عوائدهم الشخصية من المكافآت.

وعلى الصعيد الأوروبي، ظهرت العديد من التقارير التي أكدت على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات، كان من أبرزها القانون البريطاني الصادر عن بورصة لندن للأوراق المالية، حيث

[1]- صالح بن إبراهيم الشعلان، مدى إمكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي، رسالة ماجستير، في العلوم الإدارية، كلية إدارة الأعمال، قسم الإدارة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2008، ص14.

أصدرت تقرير (Cadbury report) في عام 1992، الذي ألزم الشركات البريطانية بالإفصاح عن التزامها بقواعد حوكمة الشركات مع ضرورة تقديم تفسيرات عن القواعد التي لم يتم الالتزام بها.

وفي عام 1999 صدرت مبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية الخاصة بحوكمة الشركات والتي أصبحت معياراً دولياً وبمثابة حجر الأساس لواضعي نظم الحوكمة في جميع أنحاء العالم.

ونتيجة للأزمات الاقتصادية التي حدثت في عدد كبير من الشركات الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أصدر الكونغرس الأمريكي في عام 2002 تشريع (Sarbanes-Oxley) الذي حدد متطلبات حوكمة جديدة تركز على تشكيل لجان التدقيق وتحديد مسؤولياتها وواجباتها.[1]

ثانيا- مبادئ حوكمة الشركات: قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإصدار خمسة مبادئ أساسية لحوكمة الشركات في ماي 1999 وبعد مراجعتها في أفريل 2004 أضافت مبدأ سادس، وتتمثل هذه المبادئ في:[2]

1- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق وأن يتوافق هيكل الحوكمة مع الإطار القانوني وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

2- حقوق المساهمين: بحيث ينبغي أن يكفل إطار أساليب ممارسة الحوكمة في الشركات حماية حقوق المساهمين، ويجب أن يكون المساهمون على معرفة كاملة بما يحدث داخل الشركة وأن يكون لديهم قدرة كاملة على فهم ومعرفة وإدراك كافة النواحي الخاصة بالقوائم المالية المتعلقة بالحفاظ على حقوقهم وعلى مصالحهم الخاصة.

---

[1]- عمر يوسف عبد الله الحياري، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوف عمان المالي، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2017، ص ص12-13.

[2]- قاضي فاطمة الزهراء، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد الرابع، العدد الثاني، الجزائر، 2020، ص 05.

3- المعاملة المتساوية للمساهمين: بما في ذلك المساواة بين مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب، كما يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى فئة واحدة نفس المعاملة المتساوية.

4- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يجب أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات تحديد دور أصحاب المصالح من موردين، مقرضين، موظفين، ومستهلكين وغيرهم، كما يحددها القانون واحترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح وإتاحة التعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق وتشجيع التعاون الفعال بين الشريكات وأصحاب المصالح في مجال خلق الثورة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

5- الإفصاح والشفافية: بحيث ينبغي الإفصاح الصحيح وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي وتطور الأداء وبيانات حقوق الملكية وكبار المساهمين، وكذلك وجود مراجعة خارجية مستقلة بواسطة مراجع كفء ومستقل.

6- مسؤولية مجلس الإدارة: بحيث يجب أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات مسؤوليات مجلس الإدارة ويجب أن تكون واضحة ومحددة ومعلنة سواء من حيث الصلاحيات والمسؤوليات والحقوق والواجبات والمزايا والأجور والمكافآت، ومن أهم مسؤوليات المجلس مراجعة الأداء وإدارة المخاطر وضمان سلامة التقارير المالية للشركة وأن تتم مساءلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين.

ويمكن أن نلخص مبادئ حوكمة الشركات في الشكل الآتي:

الشكل رقم (1_1): مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

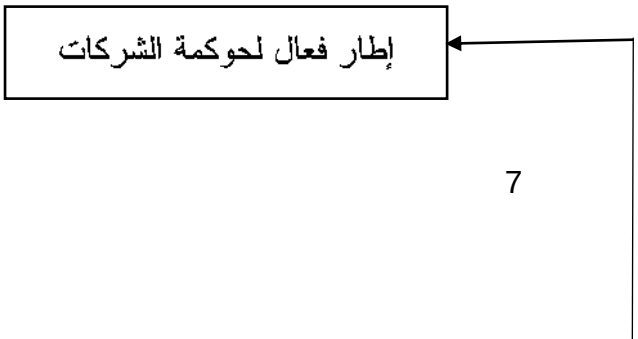

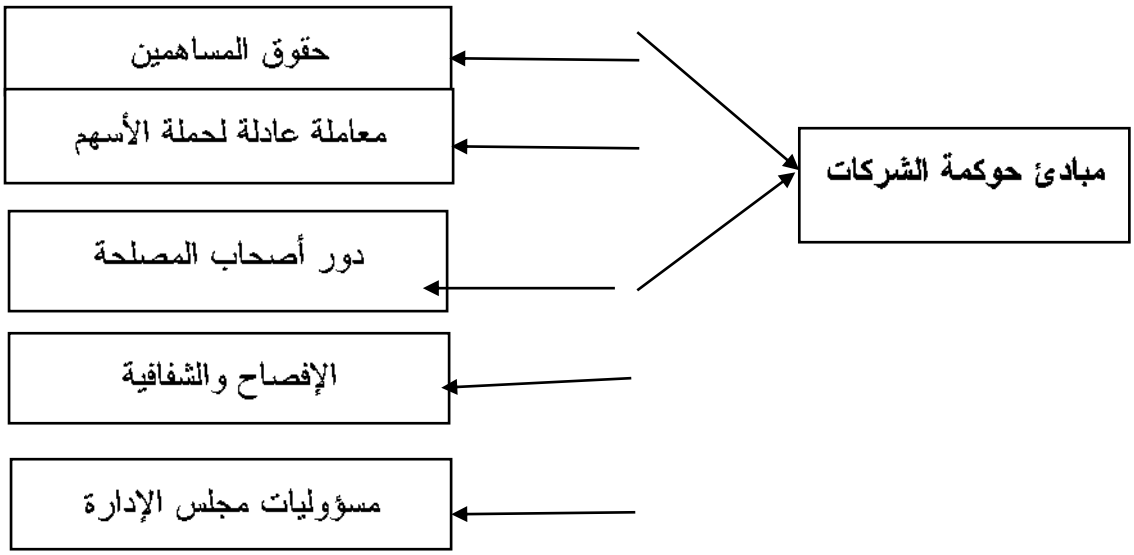

المصدر: محمد الفاتح محمود بشير المغربي، حوكمة الشركات، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ط1، القاهرة، مصر، 2020، ص18.

ثالثا- ركائز حوكمة الشركات:

رغم التعاريف المختلفة للحوكمة وزاوية النظر إليها إلا أنها تشترك في الركائز أساسية التي تبنى عليها، وتتمثل هذه الركائز والمتطلباتفي:[1]

1- الرقابة والمسائلة: تعمل آليات حوكمة الشركات بصفة أساسية على حماية وضمان حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذات المصلحة المرتبطة بأعمال الشركة.

2- الإفصاح: الإفصاح هو الالتزام بسياسة الوضوح والشفافية في إظهار جميع المعلومات المحاسبية والحقائق المالية الهامة عن الشركات المقيدة في السوق المالية، التي من شأنها أن تؤثر على شعر الورقة المالية، والتي تهم الفئات الخارجية، على وجه الخصوص، بحيث تعينها على اتخاذ قرارات استثمارية وإقراضية رشيدة.

[1]- انظر: شوقي طارق سعيد، محاسبة الشركات، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2018، ص ص184-185.

3- إدارة المخاطر: تعتبر حوكمة الشركات عملية إدارة المخاطر من بين الركائز الأساسية التي تعتمد عليها، ذلك أنها تمثل تلك العملية الديناميكية التي يتم فيها اتخاذ كافة الخطوات المناسبة للتعرف على المخاطر المؤثرة على أهداف الشركة والتعامل معها.

ويمكن أن نلخص الركائز الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات في الشكل الآتي:

الشكل رقم (1_2): الركائز الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات

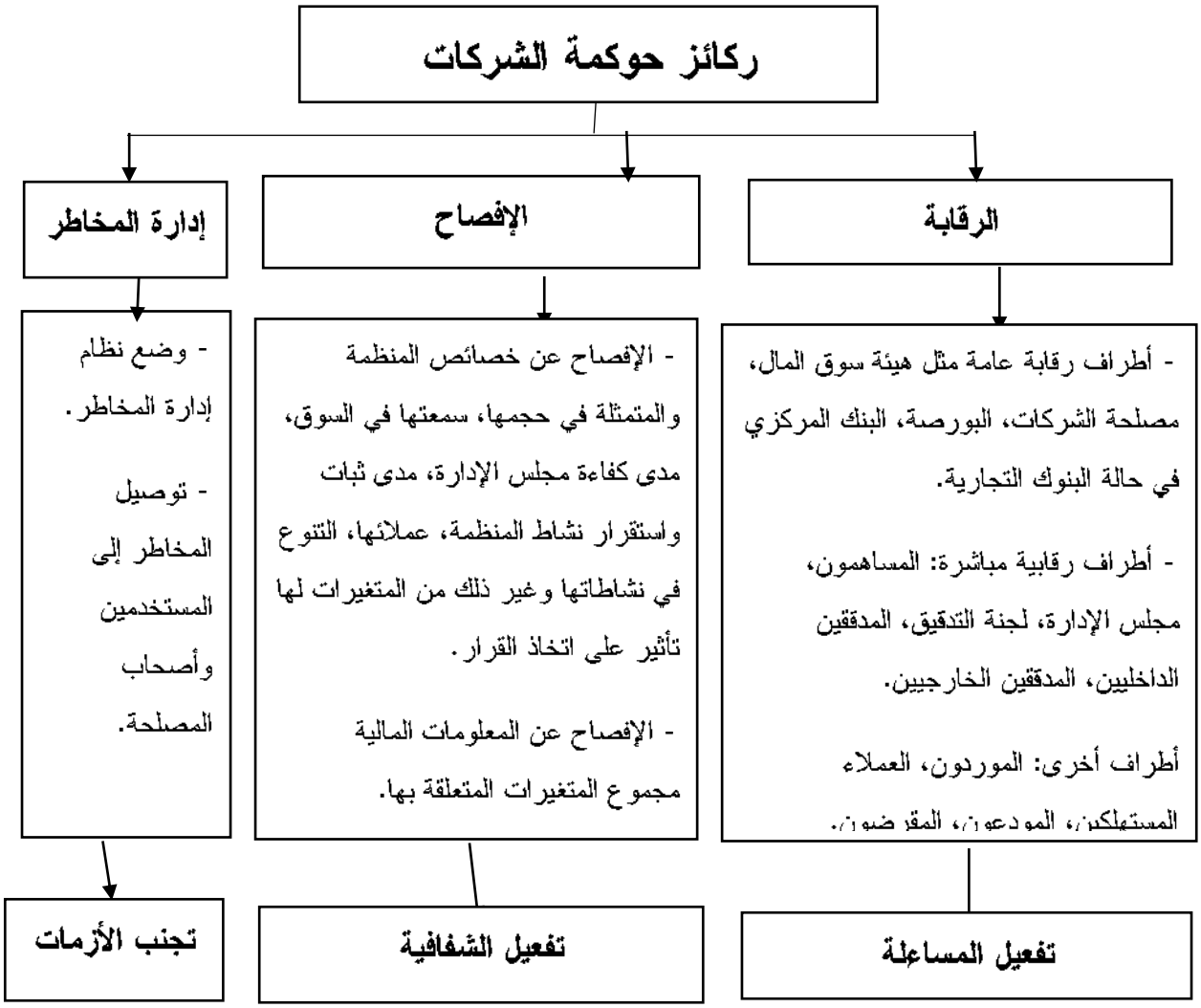

المصدر: أمينة فداوي، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية – دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية محاسبة والتسويق في المؤسسة، كليةالعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2013-2014، ص69.

المطلب الثاني: محددات خارجية لحوكمة الشركات وأهدافها

لكي تتمكن الشركات بل والدول من الاستفادة من مزايا تطبيق مفهوم حوكمة الشركات، وحتى يحقق نظام الحوكمة هدفه الرئيسي والمتمثل في إرساء مبادئها بفعالية، يجب أن تتوافر مجموعة من المحددات والعوامل التي تختلف من دولة لأخرى بحسب اختلاف النظم السياسية، والاقتصادية والقانونية، ولتتم العملية الرقابية لهذا النظام لا بد أن تتدخل جملة من الآليات والركائز الأساسية، والتي تشمل الرقابة والإفصاح، وإدارة المخاطر، وهذه العناصر هي التي يمكن من خلالها الحكم على مدى جودة نظام الحوكمة المطبق، هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توفر جودة مجموعتين من المحددات الخارجية والداخلية وتشمل هذه المحددات مجموعتين أساسيتين.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب الذي قسمناه إلى ثلاث إلى ثلاث نقاط مهمة، نتناول فيه المحددات الخارجية لحوكمة الشركات، والمحددات الداخلية لحوكمة الشركات، أما وأخير أهداف الحوكمة الشركات.

أولا- محددات خارجية لحوكمة الشركات:

تشير المحددات الخارجية إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، وترجع أهميتها إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص، وتتمثل المحددات الخارجية فيما يلي:[1]

- القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قوانين الشركات قوانين سوق المال، والقوانين بالإفلاس، وأيضا القوانين التي تنظم المنافسة والتي تعمل على منع الاحتكار؛

- وجود نظام مالي جيد بحيث يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع الشركات على التوسع والمنافسة الدولية؛

[1]- عبد العظيم بن محسن الحمدي، حوكمة الشركات، دار الكتب الوطنية، ط1، صنعاء، 2020، ص ص45-46.

– دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة وتتثمل هذه المؤسسات غير الحكومية في جمعيات المحاسبين والمراجعين ونقابات المحامين على سبيل المثال.

ثانيا– محددات داخلية لحوكمة الشركات:

تشمل المحددات الداخلية القوانين واللوائح داخل الشركة، وتتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضيح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركة وتوزيع المسؤوليات والسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة، مثل مجلس الإدارة والإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بالشكل الذي يؤدي إلى عدم وجود تعارض في المصالح بين هذه الأطراف، بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل.

وفي ضوء ما سبق نجد أن المحددات سواء كانت محددات داخلية أو محددات خارجية فأنها تتأثر بمجموعة عوامل أخرى مرتبطة بالنظام الاقتصادي والاجتماعي، وبالوعي عند أفراد المجتمع، كما أنه مرتبط أيضا بالبيئة التنافسية القانونية والتنظيمية داخل الشركة، فهي جميعاً تعمل على زيادة الثقة في الاقتصاد وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على الحقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، كما الحوكمة تشجع على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساع المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح وخلق فرص عمل.[1]

الشكل رقم (1_3): محددات حوكمة الشركات

المحددات الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات

[1]– ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية –دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية–، مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص29.

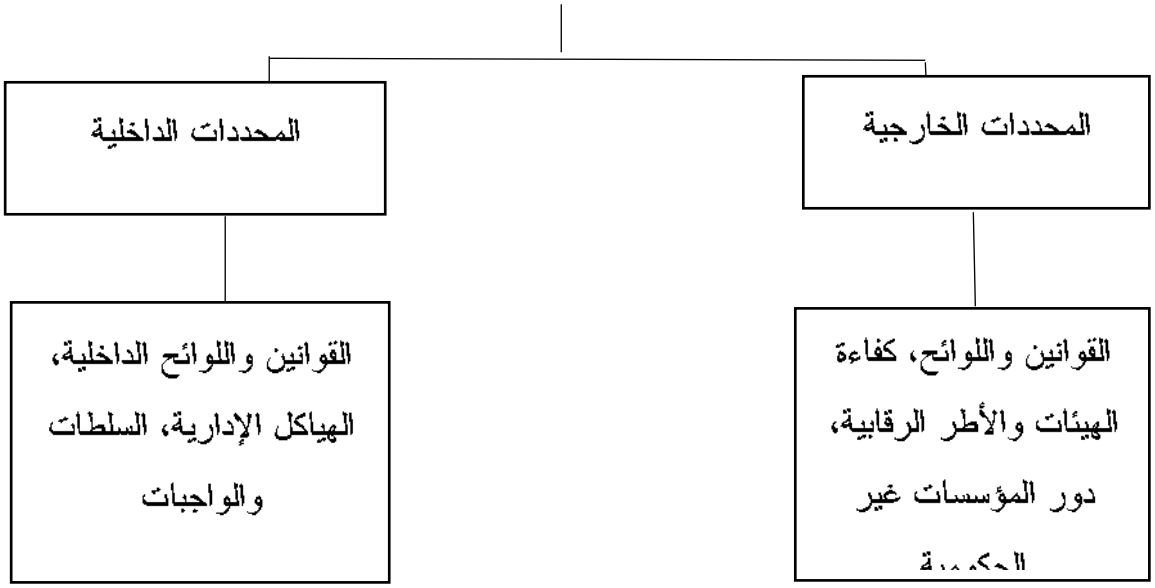

المصدر: عبد العظيم بن محسن الحمدي، حوكمة الشركات، دار الكتب الوطنية، ط1، صنعاء، 2020، ص47.

ونلاحظ أن هذه المحددات سواء كانت داخلية أو خارجية فهي بدورها تتعلق بالعوامل المرتبطة بثقافة الدولة، النظام السياسي، مستوى التعليم، الوعي لدى الأفراد، فحوكمة الشركات ليست سوى مجرد محيط اقتصادي أكثر ضخامة تعمل في نطاقه الشركات، بل يعتمد إطار الحوكمة أيضا على البيئة القانونية والتنظيمية إضافة إلى عوامل أخرى كأخلاقيات الأعمال ومدى إدراك الشركات للظروف البيئية والاجتماعية للمجتمعات التي تعمل بها والتي قد تؤثر على سمعتها ونجاحها في الأجل الطويل.[1]

ثالثا- أهداف حوكمة الشركات:

تحقق حوكمة الشركات الجيدة كثيرا من الأهداف نذكر منها:[2]

- تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة وهذا يتم من خلال إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط تهدف إلى تحقيق الشفافية والعدالة؛

[1]- عبد العظيم بن محسن الحمدي، المرجع السابق، ص 47.

[2]- تامر خميس، اتجاهات تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر في ضوء التشريعات ذات العلاقة، دار توينة للنشر والتوزيع، د ط، القاهرة، مصر، 2019، ص ص117-118.

– إيجاد ضوابط وقواعد وهياكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة الشركة أما الجمعية العامة، وتضمن حقوق المساهمين في الشركة؛

– تنمية الاستثمارات وتدفقها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق المال؛

– العمل على تنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإيجاد فرص عمل جديدة؛

– العمل على الأداء المالي الجيد من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين؛

– فرض الرقابة الجيدة والفاعلة على أداء الوحدات الاقتصادية لتطوير وتحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية؛

– العمل على محاربة التصرفات غير المقبولة سواء أكانت في الجانب المادي أم الإداري أم الأخلاقي؛

– توفير فرص عمل جديدة؛

– جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية، والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج؛

– الشفافية في إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية لتقليل وضبط الفساد في الشركة؛

– تطوير وتحسين ومساعدة أصحاب القرار مثل المديرين ومجالس الإدارة على بناء استراتيجية متطورة تخدم الكفاءة الإدارية والمالية للشركة؛

– العمل على تحفيز الأيدي العاملة في الشركة وتحسين معدلات إنتاجهم وتعميق ثقتهم بالشركة؛

– زيادة المعلومات والخبرات والمهارات نتيجة العمل بالحوكمة.

المطلب الثالث: تجارب الدول في تطبيق حوكمة الشركات

هناك اختلاف كبير في نماذج حوكمة الشركات بين بلدان العالم المتقدمة والنامية، حيث بذلت عدة دول جهودها من أجل تطبيق قواعد الحوكمة بشركاتها، وتمثلت هذه الجهود في إعداد التقارير وتوصيات خاصة بها من أجل تفادي المشاكل المالية.

ومن خلال ما سبق سنتطرق في هذا المطلب إلى تجارب بعض الدول وقسمنا المطلب إلى ثلاث فروع ففي الفرع الأول تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، الفرع الثاني تجربة الدول الأوروبية، الفرع الثالث والأخير تجربة الدولالعربية.

أولا- تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

كانت البداية الأولى للاهتمام بموضوع الحوكمة في الولايات المتحدة الأمريكية هي قيام صندوق المعاشات العامة (Cal PERS) الذي يعتبر أكبر صندوق للمعاشات في الولايات المتحدة بتعريف الحوكمة وإلقاء الضوء على أهميتها ودورها في حماية حثوث المساهمين، حيث قام الصندوق بإصدار مجموعة من المبادئ والخطوط الإرشادية الجوهرية لتطبيق الحوكمة التي ركزت على ما يلي: تشكيلة مجلس الإدارة، استقلالية أعضاءه، اللجان المنبثقة عنه، مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، معايير تقييم أداء أعضاء المجلس، والتحديد الواضح من قبل أعضاء المجلس والمساهمين لمفهوم الاستقلال (استقلال أعضاء مجلس الإدارة).

وبعد ذلك قامت اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات في إعداد التقارير المالية في عام 1987 بإصدار تقرير تضمن العديد من التوصيات المتعلقة بتطبيق الحوكمة وما يرتبط بها من منع الغش والتلاعب في التقارير المالية (الحد من التقارير المالية الاحتيالية)، وتعزيز نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركات.

وفي عام 1999 أصدرت كل من بورصة نيويورك (NYSE) والمنظمة الوطنية لتجار الأوراق المالية (NASD) تقريرهما المعروف باسم Blue Ribbon Report الذي اهتم بفعالية الدور الذي يمكن أن تؤديه لجان المراجعة بشأن الالتزام بتطبيق الحوكمة، حيث تضمن هذا التقرير عدة توصيات تتعلق بالشروط الواجب توفرها في عضو لجنة المراجعة من استقلال وخبرة في

المحاسبة ليتمكن من أداء مهامه بموضوعية وحياد، إضافة إلى مسؤوليات اللجنة المتعلقة بإعداد التقارير المالية، ومسؤولياتها تجاه وظيفي المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

ورغم هذه الجهود المبذولة في سبيل إرساء مبادئ الحوكمة، إلا أن الأزمات المالية التي تعرضت لها بعض الشركات الأمريكية كشركة إنرون (Enron) وشركة وورلد كوم (Worldcom) أظهرت بعض نقاط الضعف في ممارسة الحوكمة، مما دفع بالكونغرس الأمريكي إلى إصدار قانون ساربترأوكسلي (Sarbanes- Oxley Act) في عام 2002 الذي أكد على أهمية الحوكمة ودورها في تعزيز الشفافية والمساءلة لحماية المستثمرين من خلال تفعيل دور أعضاء مجلس الإدارة خاصة غير التنفيذيين منهم، وتفعيل دور لجان المراجعة وزيادة استقلالية المراجع الخارجي.

بعد ذلك بعام وضعت بورصة نيويورك (NYSE) وناسداك (NASDAQ) قواعد جديدة تفرض على الشركات المدرجة أن يكون أغلب أعضاء مجلس الإدارة من المديرين المستقلين على افتراض أن زيادة الاستقلال في المجلس يؤدي إلى تفعيل الرقابة وتحسين الأداء بشكل أفضل.

وفي عام 2006 ألزمت هيئة الأوراق المالية (SEC) الشركات بتوفير معلومات عن مكافآت المديرين التنفيذيين، المدراء الماليين، والمديرين غير التنفيذين وإعطاء معلومات كاملة وشاملة عن ممارسات الأجور.[1]

ثانيا- التجربة الأوروبية: سنتطرق في هذا الفرع إلى بعض تجارب الدول الأوروبية في تطبيق حوكمة الشركات مثل التجربة الفرنسية والألمانية.

1- التجربة الفرنسية: تعتبر التجربة الفرنسية في حوكمة الشركات تجربة رائدة حيث تم تجسيد مفهوم الحوكمة الشركات في فرنسا بشكل تدريجي عبر مجموعة من التقارير التي أسست لمفهوم

[1]- حكيمة بوسلمة، نجوى عبد الصمد، تجارب الدول في إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري: قراءة تحليلية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 01، الجزائر، 2018، ص93.

حوكمة الشركات في فرنسا ووضعت النواة الأولى لتصورات تطبيق ها المفهوم وآليات تطبيق الحوكمة كما سنبينه فيما يلي:[1]

أ- **تقرير فييِنو الأول Viénot:** صدر هذا التقرير سنة 1995 من طرف الجمعية الفرنسية لمؤسسات القطاع الخاص والمجلس الوطني لأصحاب الأعمال الفرنسية حيث ركز هذا التقرير على ثلاث محاور رئيسية هي كالآتي:

- **مهام وتعيين مجلس الإدارة:** حيث أكد على ضرورة توزيع الصلاحيات بشكل واضح وضبط العلاقة بين مجلس الإدارة والجمعية العامة للمساهمين، كما أكد على ضرورة تحقيق الشفافية في السوق المالي عن طريق إفصاح مجلس الإدارة عن رأيه حول الشروط والعمليات الخاصة بأسهم الشركة.

- **مكونات مجلس الإدارة:** أكد على ضرورة أن يضم مجلس الإدارة أعضاء مستقلين وكذلك الأمر بالنسبة للجان المكافئات والتعيينات، كما رأى بان حقوق مساهمي الأقلية يرعاها المديرون التنفيذيون وليس هناك ضرورة لأن يتم تمثيلهم، كما أكد على ضرورة أن يضم مجلس الإدارة لجنة للترشيحات.

-**وظائف مجلس الإدارة:** ركز هذا المحور على أهم الأنشطة التي يمارسها مجلس الإدارة من خلال اللجان المنبثقة عنه كما نص على ضرورة اعتماد تقنية المحاضر في اثبات انعقاد دورات المجلس والقرارات المنبثقة عنها.

ب- تقرير Marini: أهم نقطة ركز عليها هذا التقرير هي فتحه لمجال الرقابة من طرف المساهمين واعطائهم الحق في التصويت خلال الجمعيات العامة الأمر الذي يمكن من التأثير في القرارات بشكل إيجابي، كما ركز على قضية التجديد للمديرين وأهمية فتح المجال لمديرين جدد مع ضرورة الفصل بين وظائف رئيس المجلس والمدير التنفيذي.

[1]- شراف عقون وآخرون، حوكمة الشركات ودورها في استقرار بيئة الأعمال -دراسة تجارب دولية-، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 2، الجزائر، 2020، ص ص29-30.

جـ- تقرير فيينو الثاني Viénot: صدر هذا التقرير سنة 1998 من طرف الجمعية الفرنسية لمؤسسات القطاع الخاص والمجلس الوطني لأصحاب الأعمال الفرنسية حيث قدم مجموعة من الأفكار التي تدعم حوكمة المؤسسات والتي من أهمها:

- ضرورة الفصل بين الوظائف رئيس المجلس الإداري ووظائف المدير العام؛

- ضرورة الإفصاح عن مكافئات المديرين؛

- ضرورة الإفصاح عن خطط الاكتتاب وشراء الأسهم في الشركات؛

- حدد مدة وكالة المدير بأربعة سنوات؛

- حدد جملة من نشاطات المجلس الإداري أضافة إلى نشاطات اللجان المنبثقة عنه؛

- ركز على ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية في الأوقات والآجال اللازمة.

د- تقرير بوثونBouton: صدر هذا التقرير سنة 2003 بعد الانهيارات التي شهدها الاقتصاد الأمريكي وذلك تحت إشراف حركة المؤسسات الفرنسية، الجمعية الفرنسية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص، جمعية المؤسسات الفرنسية الكبيرة، حيث قدم هذا التقرير مجموعة من التوصيات هي:

- تحسين أداء إدارة الشركات وخاصة أداء لجنة المراجعة؛

- ملائمة المعايير والممارسات المحاسبية؛

- جودة المعلومات المالية الاتصال المالي؛

- فعالية الرقابة الداخلية والخارجية (المراجعة الداخلية والخارجية)؛

- علاقات الشركة مع مختلف فعليات المساهمين؛

- أهمية ودور استقلالية مختلف الأطراف الفاعلة في سوق العمل (المؤسسات المالية المستشارين الماليين...)

و- قانون الامن المالي: صدر هذا القانون سنة 2003 حيث شرع هذا القانون جملة من المواد المهمة وهي:

- إلزامية وضع وإعداد والافصاح عن تقرير عن نظام تقييم الرقابة الداخلية للشركة المراجع الداخلي؛

- ضرورة أن ينشئ المراجع تقريرا يبدي فيه رأيه حول سيرورة الرقابة الداخلية للشركة وكيفية معالجة المعلومات المالية؛

- ضرورة العناية بالمعلومة المالية والمحاسبية وتحقيق مبدئي الشفافية والافصاح عنها.

2- التجربة الألمانية:

ترتبط التجربة الألمانية في حوكمة الشركات بالنموذج الداخلي بالسعي إلى تحقيق مصالح الفئات المختلفة لأصحاب المصالح من موظفين، موظفين، مقرضين، حملة أسهم ....، ويعتمد هذا النموذج على مجلسين للإدارة (مجلس الإدارة المسؤول على الرقابة على الإدارة التنفيذية، ومجلس إشرافي يتكون من ممثلين لحملة الأسهم والموظفين)، وقد نم إحاطة الحوكمة في ألمانيا بمجموعة من الاقتراحات، منها اقتراح تناول القضايا المتعلقة بإدارة المؤسسات سمي بكون تراج (KonTrag) وذلك لتعرض عدد من الشركات الألمانية الكبيرة للانهيار، كتعرض شركة دايمز للكثير من المصاعب.

وفي 6 يونيو 2000 أصدرت مجموعة مبادرة برلين وهي مجموعة تظم (أكاديميين ومهندسين) الإجراءات الألمانية لقواعد إدارة الشركات، وقد ناقشت هذه المجموعة معايير حوكمة الشركات لمختلف الأطراف، بما في ذلك مجلس الإدارة والمجلس الرقابي والمساهمين والمستخدمين، كما ناقشت موضوعات أخرى كالشفافية والمراجعة والمؤسسات الخاصة، وعلاوة على ذلك فإن منظمة Deutsche Schutzverningung Fur-Rbesitz (DSW) وهي أكبر

منظمة ألمانية للمساهمين، وضعت مجموعة من القواعد وطالبت المؤسسات بتطبيقها كحد أدنى للقواعد الجيدة لحوكمة وإدارة الشركات.[1]

ثالثا- التجربة العربية: سنحاول فيما يلي إظهار بعض تجارب الدول العربية بهذا المجال، مثل التجربة الجزائرية، التجربة المصرية، والتجربة الأردنية والتجربة اللبنانية.

1- تجربة الجزائرية

يعتبر موضوع الحوكمة من أهم الموضوعات التي تستقطب اهتمام الجزائر في الوضع الراهن، حيث أصبح أولوية واستراتيجية وطنية نتيجة للحاجة الماسة والمتنامية للشركات الجزائرية لتوطيد قدراتها التنافسية والفور برهانات سوق مفتوح ومتطور، لذلك قامت جمعيات واتحاديات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق التي تشجع تطبيق الحوكمة الجيدة في بيئة الأعمال بغية جذب الاستثمارات الأجنبية.

ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص عام 2007 بإنشاء مجموعة عمل تعمل بالتعاون مع المنتدى العالمي للحوكمة (GCGF) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) من أجل وضع دليل للحوكمة الجزائرية.

وفي 11 مارس 2009 تم إصدار الدليل تحت عنوان: "ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر" والذي عرف الحوكمة بأنها: "تلك العملية الإرادية والتطوعية للمؤسسة من أجل إدخال المزيد من الشفافية والصرامة في تسييرها وإدارتها ومراقبتها".

ولنشر الوعي بفوائد ومزايا الحوكمة قامت مجموعة عمل الحوكمة الجزائرية بإطلاق مركز "حوكمة الجزائر" (Hawkamah El-Djazair) في أكتوبر 2010 ليكون بمثابة منير لمساعدة الشركات على الالتزام ببنود الدليل الخاص بها واعتماد أفضل ممارسة الحوكمة الدولية، ويعتبر

[1]- راشدي أمين، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي -دراسة تطبيقية على بعض شركات المساهمة في ولاية سطيف، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2017-2018، ص ص49-50.

إطلاق المركز فرصة جديدة لمجتمع الأعمال لإظهار التزامه بتحسين البيئة الاقتصادية في الجزائر، وتحسين قيم الحوكمة بما فيها الشفافية والمساءلة والمسؤولية. وكدعامة لتطبيق الحوكمة وتحسين الممارسات المالية والمحاسبية قامت الجزائر بإصدار نظام مالي محاسبي جديد يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي (IAS/IFRS) والذي بدأ تطبيقه في مطلع عام 2010.[1]

2- التجربة المصرية:

تشير الدراسات إلى أنه في سنة 2001 تم الانتهاء من إعداد أول تقرير لتقييم حوكمة الشركات في مصر، قام به البنك العالمي بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية وأشار التقرير في مجمله إلى أن مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات في مصر متواجد في نسيج عدد من القوانين الحاكمة ولوائحها التنفيذية وتعديلاتها من أهمها قانون رأس المال 1992/95، قانون الشركات 1981/153، قانون الاستثمار 1997/8، قانون قطاع الأعمال العام 1991/203، قانون التسوية والإيداع والحفظ المركزي 2000/93 وغيرها، ومن أهم الممارسات الإيجابية لهذه القوانين في مصر أنها تكفل الحقوق الأساسية لحملة الأسهم ويحمي حقوق أصحاب المصالح من حملة السندات والمقرضين والعمال، كما أن معايير المحاسبة والمراجعة المصرية تتوافق مع المعايير الدولية.[2]

المبحث الثاني: القوائم المالية والإفصاح والشفافية وعلاقتها بالحوكمة

تعتبر حوكمة الشركات ذات تأثير مباشر وغير مباشر على القوائم المالية حيث تقوم الجهات المنظمة مثل هيئات الأسواق المالية بإلزام شركات المساهمة العامة بتطبيق لائحة الحوكمة والتي من ضمن بنودها الإفصاح والشفافية في القوائم المالية.

بحيث سنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول ماهية القوائم المالية، أما المطلب الثاني القوائم المالية والإفصاح والشفافية في القوائم المالية، أما المطلب الثالث والأخير علاقة الحوكمة بالإفصاح وجودة القوائم المالية.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

[1]- حكيمة بوسلمة، نجوى عبد الصمد، المرجع السابق، ص ص 97-98.

[2]- سمية بن عمورة، باديس بوغرة، تجارب دولية في حوكمة الشركات، مجلة النماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 3، العدد 2، الجزائر، 2019، ص141.

سنتطرق في هذا المطلب إلى ماهية القوائم المالية بحيث قسمنا المطلب على النحو التالي: مفهوم القوائم المالية (أولا)، مستخدمو القوائم المالية (ثانيا)، الغش والخطأ في القوائم المالية (ثالثا).

أولا- مفهوم القوائم المالية: تعددت تعريف القوائم المالية بحيث نذكر أهم ما جاء من تعريف القوائم المالية:

عرفها مجلس معايير المحاسبة الدلية في المعيار المحاسبي الدولي الأول الخاص بالقوائم المالية بأنها: "عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسسة والعمليات التي تقوم بها، والهدف من القوائم المالية ذات الأغراض العامة هو تقديم المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية بما هو نافع لمجموعة عريضة من المستخدمين عند اتخاذ قرارات اقتصادية".[1]

عرفت القوائم المالية بأنها: "تمثل الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات مصادر خارج السجلات المحاسبية".[2]

وتعرف على أنها: "نظام من العلاقات المتبادلة بين المؤشرات التي تحتويها، والتي تصف المركز المالي للمشروع في تاريخ معين، وتصف الأنشطة الاقتصادية للوحدة المحاسبية خلال فترة زمنية محدودة".[3]

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن القوائم المالية هي الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية، والهدف من هذه القوائم تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها في اتخاذ القرارات المختلفة.

---

[1]- بن قطيب علي، حطاب دلال، أهمية وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية - دراسة مقارنة بين المعيار المحاسبي رقم 01 النظام المحاسبي المالي-، مجلة البحوث في العلوم المالية المحاسبية، المجلد 04، العدد 01، الجزائر، 2019، ص10.

[2]- طارق عبد المال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، د ط، مصر، 2005، ص35.

[3]- سعد غالب، الإدارة الاستراتيجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، دون طبعة عمان، الأردن، 2013، ص191.

ثانيا- مستخدمو القوائم المالية: سنتطرق في هذا الفرع إلى مستخدمو القوائم المالية ومكونتها كما يلي:

1- مستخدمو القوائم المالية: يمكن التمييز بين صنفين رئيسيين من مستخدمي القوائم المالية، الصنف الأول يشمل المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة مثل الملاك الحاليين والمرتقبين، وإدارة المؤسسة والمقرضين والموردين ومصلحة الضرائب والعاملين والمستهلكين، أما الصنف الثاني من المستخدمين فيشمل المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة، مثل المحللين الماليين، بورصة الأوراق المالية، الهيآت المعنية بإصدار المعايير، المؤسسات المتخصصة في نشر المعلومات المالية، والنقابات العمالية وغيرهم.

لذلك تقوم المؤسسات بإعداد القوائم المالية على أساس أنها قوائم ذات أغرا ض عامة تسمح بتلبية احتياجات العديد من المستخدمين مع إعطاء أهمية التركيز على احتياجات المستخدمين المباشرين من المستثمرين والمقرضين الذين ليس لهم سلطة الحصول على المعلومات المحاسبية.[1]

وتتمثل أهم الأطراف المستخدمة للقوائم المالية في الفئات التالية:[2]

أ- **المستثمرون:** يحتاج المستثمرين الحاليون والمتوقعون إلى توفر معلومات بشكل مستمر لإمكان تقييم فرص الاستثمار المتاحة، والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية واتخاذ القرارات المرتبطة بتوظيف مواردهم بشكل رشيد، سواء بالحفاظ على الاستثمار في المؤسسة أو تخفيضه أو تحويله إلى مؤسسة أخرى.

ب- **المقرضون:** تمثل المعاملة غير المتساوية لنسبة المخاطرة التي يتحملها المقرض في حالة الظروف السيئة مقارنة بثبات المنفعة التي تعود عليه في حالة الازدهار، التأثير الرئيسي على وجهة نظره وعلى طريقة تحليله لاحتمالات وإمكانات تقديم الائتمان.

[1]- مداحي عثمان، أهداف القوائم المالية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 07، سبتمبر 2012، ص46.

[2]- مداحي عثمان، المرجع السابق، ص ص47-48.

ج- الإدارة: تحتاج إدارة المؤسسة إلى معلومات لتقييم الوضع المالي لها، وربحيتها ومدى تقدمها وتطورها، وتستعمل الإدارة في سبيل تحقيق ذلك مجموعة من الطرق والأدوات والوسائل لمتابعة ومراقبة وضع المؤسسة، ومن بينها تحليل القوائم المالية باستخدام التحليل المالي بأساليبه المختلفة.

د- الجهات الحكومية: يتم استعمال المعلومات الواردة في القوائم المالية من طرف الجهات الحكومية لرسم السياسات على المستوى الوطني، كما تحتاج إدارة الضرائب إلى المعلومات المالية عن الشركات والمؤسسات لاحتساب الضرائب المستحقة عليها.

و- مدققو الحسابات: يحتاج مدققو الحسابات إلى كافة المعلومات والإيضاحات لإبداء آرائهم بشكل محايد عن مدى مصداقية المعلومات الواردة في القوائم المالية ومدى موضوعيتها وأنها تم إعدادها باحترام وتطبيق.

ه- العاملون: يحتاج العاملون في الشركة إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي، ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطالب العمال لتحسين أوضاعهم المهنية.

ح- الموردون: يحتاج الموردون إلى معلومات تساعد في تقدير ما إذا كانت الشركة ستكون عميلا جيدا قادرا على سداد ديونه.

خ- العملاء: يحتاج العملاء إلى معلومات تساعد في التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي وقدرتها على الاستمرار في عملية إنتاج وبيع السلع.

2- مكونات القوائم المالية: يدور المعيار IAS 1 المتعلق بعرض القوائم المالية حول المحاور الرئيسية الآتية:[1]

[1]- طلال الججاوي، سالم الزوبعي، القياس المحاسبي ومحدداته انعكاسها على رأي مراقب الحسابات، دار اليازوري، د ط، د ب، 2016، ص ص30-31.

أ- **قائمة المركز المالي (الميزانية):** الميزانية هي كشف بالأرصدة التي لا تزال مفتوحة في تاريخ معين بعد إغلاق الحسابات الوهمية في حساب ملخص الدخل، أو هي قائمة تتضمن الحسابات الحقيقية المتعلقة بالأصول والالتزامات وحقوق الملكية في تاريخ معين.

ب- **قائمة الدخل:** يشير kieso إلى أن "كشف الدخل يظهر تفاصيل الإيرادات والمصروفات خلال الفترة زمنية محددة تكون في الغالب سنة مالية، فإذا زاد مجموع الإيرادات عن المصروفات فتكون نتيجة النشاط صافي الدخل Net Incom والعكس تكون النتيجة صافي خسارة .Net Loss.

ج- **قائمة التغير في حقوق الملكية:** يتطلب المعيار IAS 1 أن تقوم الشركة بعرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية كجزء منفصل في القوائم المالية، ويتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر المدة وبداية المدة، إضافة لبنود المكاسب والخسائر التي تعد جزءا من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل.

د- **قائمة التدفقات النقدية:** حسب المعيار الدولي IAS 1 يتطلب عرض معلومات عن التغيرات التاريخية في النقدية والنقدية المعادلة لشركة ما عن طريق قائمة التدفقات النقدية التي تصنف التدفقات النقدية خلال مدة معينة إلى نشاطات تشغيلية واستثمارية وتمويلية.

و- **الملاحظات:** وتتضمن معلومات إضافية لما تم عرضه في القوائم المالية وتشمل ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية أخرى تتعلق ببنود القوائم المالية، إضافة لإفصاحات عن الالتزامات والأصول الطارئة وأي بنود أخرى تتعلق بحقيقة المركز المالي ونتيجة النشاط.

ثالثا- الغش والخطأ في القوائم المالية:سنتطرق إلى الغش والخطأ في القوائم المالية بحيث سنتناول فيه مؤشرات وجود الغش والخطأ على مستوى القوائم المالية وأماكن الأخطاء والغش مجالات ارتكابها على مستوى القوائم المالية.

1- مؤشرات وجود الغش والخطأ على مستوى القوائم المالية:يلجأ المحاسب أو ماسك الدفاتر أحياناً إلى إخفاء أو الغش، وذلك ليخفي جهله وعدم كفاءته بارتكاب خطأ عمدي، ولكن بحسن نية، كما في حالة المحاسب الذي يتلاعب في ميزان المراجعة بتغيير قيم بعض الحسابات حتى لا يظهر عجزه أما إدارة الشركة، كما قد يحاول البعض إخفاء اختلاس معين حتى لا ينكشف أمره فيقوم

بالتلاعب في الحسابات، ليضيف إلى جريمة الاختلاس جريمة أخرى وقد يحدث نتيجة محاولات المحاسبين أو الإدارة في الشركة لإخفاء حالات الخطأ أو الغش بعض المؤشرات التي توحي بوجود مثل هذه الحالات التي يجب أن يأخذها المدقق بعين الاعتبار عند تخطيطه لعمله، وتنفيذه لعملية التدقيق نذكر بعض هذه المؤشرات:[1]

أ- الاختلافات في السجلات المحاسبية: بما في ذلك ما يلي:

- معاملات غير مسجلة بأسلوب كامل أو في الوقت المناسب، أو مسجلة في وقت غير مناسب فيما يتعلق بالمبلغ أو الفترة المحاسبية أو سياسية الشركة؛

- أرصدة أو معاملات غير مدعمة أو غير مصرح بها؛

- تعديلات في آخر لحظة تؤثر بشكل جوهري على النتائج المالية؛

- أدلة على إمكانية وصول الموظفين للأنظمة والسجلات بما لا يتفق مع ما هو ضروري لأداء واجباتهم المخولة لهم.

ب- الأدلة المتعارضة أو الناقصة: وتشمل:

- مستندات ناقصة؛

- مستندات تبدو أنها تم إجراء تغيير فيها؛

- بنود أو مطابقات هامة غير مفسرة؛

- تغيرات غير عادية في الميزانية العمومية، أو تغيرات في الاتجاهات أو نسب البيانات المالية والعلاقات بينها؛

[1]- عراب سارة، زيدان محمد، مسؤولية المراجع الخارجي اتجاه اكتشاف وتقييم الغش والأخطاء الجوهرية للحد من تأثير مخاطرها على مصداقية القوائم المالية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع، الجزائر، جوان 2018، ص ص487-488.

– شيكات ملغاة ناقصة أو غير موجودة، في الحالات التي يتم فيها إعادة الشيكات الملغاة إلى المنشأة مع بيان مصرفي؛

– مخزون أو أصول مالية ناقصة ذات أهمية كبيرة.

ج– علاقات إشكالية أو غير عادية بين المدقق والإدارة: بما في ذلك ما يلي:

– منع الوصول إلى السجلات أو موظفين معينين أو العملاء الذين يمكن طلب الأدلة منهم؛

– ضغوط على الوقت غير مناسبة تفرضها الإدارة لحل مسائل معقدة أو موضع خلاف؛

– تأخيرات غير عادية من قبل الشركة في تقديم المعلومات المطلوبة؛

– عدم الرغبة في تعديل الإفصاح في البيانات المالية لجعلها أكثر اكتمالا وقابلية للفهم؛

– عدم الرغبة في تناول نواحي الضعف المحددة في الرقابة الداخلية في الوقت المناسب.

د– البنود الأخرى: تشمل ما يلي:

– عدم رغبة الإدارة في السماح للمدقق بالاجتماع بصورة شخصية مع المكلفين بالرقابة؛

– تغييرات متكررة في التقديرات المحاسبية لا تبدو أنها ناجمة عن تغيرات في الظروف؛

– تسمح لانتهاكات قواعد أخلاقيات المهنة للمنشأة.

2– أماكن الأخطاء والغش مجالات ارتكابها على مستوى القوائم المالية:إن دراية وإلمام مدقق الحسابات بأسباب وأنواع الأخطاء والغش غير كافية له ما لم يصاحب ذلك دراية وإلمام بمواطن مجالات الأخطاء والغش لكي تساعده إلى حد كبير للقيام بعمله، حيث تمر البيانات والمعلومات المحاسبية بثلاث مراحل رئيسة في الدورة المحاسبية، تعتبر مواطن لارتكاب الخطأ والغش، وفيها تقع مجالات متعددة لارتكابها، والمراحل هي:[1]

[1]– عراب سارة، زيدان محمد، المرجع السابق، ص ص488-489.

أ- **مرحلة إثبات العمليات أي مرحلة القيد الأولي:** يرتكب الخطأ أو الغش في هذه المرحلة أثناء تحليل العمليات المحاسبية إلى طرفيها المدين والدائن، ويتم الخطأ أو الغش إما في التوجيه المحاسبي أي قيد عمليات رأسمالية على أنها إيراديه أو العكس، أو حذف عمليات كان يجب قيدها وتخص الفترة المحاسبية، أو قيد عمليات لا تخص هذه الفترة، وقد يكون الخطأ سهواً عن غير عمد بحسن نية، أو قد يكون عن عمد غش وتلاعب بسوء نية.

ب- **مرحلة الترحيل والتجميع:**ترتكب الأخطاء في هذه المرحلة، في تجميع دفاتر اليومية، ونقل الأرقام من صفحة لأخرى، أو في عملية الترحيل من اليومية للأستاذ المساعد أو العام أو في استخراج الأرصدة من مراكز الحسابات أو عند إعداد قوائم الجرد، وفي ميزان تدقيق الحسابات النهائية، وتكون الأخطاء في هذه المرحلة إما ارتكبت بحسن نية أو بقصد الغش والتلاعب أي بسوء نية، وهذا يتوقف على طبيعة ونوع الخطأ المرتكب.

ج- **مرحلة إعداد القوائم المالية:**تتنزع الأخطاء في هذه مرحلة، فقد يتم إظهار قيم بعض الأصول بأكبر من قيمتها الحقيقية أو إظهار بعض بنود إيرادات غير محققة أو إخفاء الرقم الحقيقي لبند الدائنين وإظهاره بأقل من قيمته، وعند التفرقة بين الإيرادات العادية وغير العادية في حسابات النتيجة، أو عند التمييز بين أنواع الأصول الثابتة والمتداولة كإدراج أصول ثابتة ضمن الأصول المتداولة، بهدف التضليل لإظهار نسبة سيولة غير عادية، وعدم التفصيل اللازم للالتزامات العرضية والتي تظهر في الميزانية العمومية كبند مستقل في شكل حسابات نظامية.

المطلب الثاني: والإفصاح والشفافية في القوائم المالية

مع التطور الحادث في العالم أصبحت المحاسبة علم يهدف إلى تلبية حاجات المستخدمين من أجل اتخاذ قرارات رشيدة عن طرق الإفصاح الذي يمثل تقديم المعلومات المحاسبية في شكل قوائم وبيانات مختلفة كما ونوعا، وحسب الأهداف المنشودة والأطراف المستفيدة من تلك المعلومات من جهة أو باختلاف مستواهم الثقافي ومعرفتهم بحقيقة الظروف الاقتصادية من جهة ثانية.

بحيث قسمنا المطلب إلى أولا مفهوم الإفصاح المحاسبي والشفافية، ثانيا أنواع الإفصاح المحاسبي ومحدداته، ثالثا مقومات الإفصاح المحاسبي.

أولا- مفهوم الإفصاح المحاسبي والشفافية:سنتطرق إلى تعريف كلا من الإفصاح المحاسبي والشفافية.

1- مفهوم الإفصاح المحاسبي:تختلف وجهات النظر في مفهوم الإفصاح عن المعلومات الواجب توفيرها في القوائم المالية المنشورة وحدوده، وينبع هذا الاختلاف أساساً من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة، الذي ينعكس على الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف نحو المشكلة.

إذ تعددت واختلفت آراء ووجهات النظر بشأن مفهوم الإفصاح المحاسبي، فقد وضع الباحثون تعريفات عدة للإفصاح، ويمكن التعرف عليها كما يلي:

الإفصاح المحاسبي هو: تحويل معلومات داخلية محتكرة من قبل إدارة المؤسسة وغير متاحة للجمهور لتصبح معلومات خارجية، إذ يشترط أن تتصف هذه المعلومات بالكفاية والشمولية والعدالة.

حيث تهدف الكفاية إلى تحديد حجم الحد الأدنى من المعلومات، فالمعلومات فوق الكفاية مصدر تضليل المتلقي لها وتهدف العدالة إلى وجوب التعامل المتوازن مع أصحاب المصالح المختلفة داخل المؤسسة أو خارجها أما الشمولية مضمونها عدم إخفاء أية معلومات جوهرية عن متلقيها.[1]

ويعرف كذلك بأنه: "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملاءمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليست لها سلطة الاطلاع على دفاتر وسجلات الشركة"[2]

[1]- خلف الله بن يوسف، أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، جوان 2017، الجزائر، ص33.

[2]- دواق سميرة، فرحات عباس، الشفافية في الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 03، العدد 01، الجزائر، 2019، ص12.

الإفصاح المحاسبي هو: "تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين بشكل قوائم وبيانات تختلف باختلاف المنفعة المنشودة، والتي تتأثر باختلاف الأطراف المستفيدة من تلك المعلومات من جهة وباختلاف مستواهم الثقافي ومعرفتهم بحقيقة الظروف الاقتصادية من جهة أخرى".[1]

ويستخلص الباحث مما تقدم بأن الإفصاح المحاسبي هو الإفصاح عن جميع المعلومات والبيانات المالية اللازمة لجميع الفئات التي تستخدمها، والتي يتم نشرها من خلال القوائم المالية أو في الملاحظات الملحقة بها، وكذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة وعن أي تغير طرأ عليها، وذلك من أجل الاستفادة منها لتساعد الجهات المستخدمة والمستفيدة لها باتخاذ القرارات المناسبة ولتحقيق الأهداف المرجوة.

والاجتماعية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها".[2]

1- مفهوم الشفافية: تعرف الشفافية من الناحية الاقتصادية على أنها: "تدفق المعلومات الاقتصادية وتعرف من الناحية المالية والمحاسبية بأنها: "الاتحاد السائد لتنظيم الإفصاح المحاسبي بقدر تعلق الأمر بالمستثمرين والمحللين، أما المؤسسة السياسية فتنظر إلى الشفافية بكونها المفهوم الذي يحقق الدقة التي يمكن للناس ان تلاحظ من خلالها تصرفات السياسيين".[3]

وتعرفها مؤسسات المجتمع المدني بأنها: "حق من حقوق المواطنين تجاه الدولة وهي من جهة أخرى واجب من واجبات السلطة والإدارة اتجاه المواطنين".[4]

ومنه نستنتج أن مفهوم الشفافية يعني توفير المعلومات التي تتميز بالوضوح والدقة والموضوعية والتكامل وسهلة الفهم وغير مضللة لمستخدمي هذه المعلومات كافة عند الحاجة إليها.

---

[1]- أحمد علي خضر، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012، ص52.

[2]- سوليفان جون، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد التاسع، يوليو، 2005، ص39.

[3]- العاني، وآخرون، تفسير مفهوم الشفافية في محيط بيئة دولية، مؤتمر إدارة الأعمال، دون طبع، عمان، الأردن، أيا 2005، ص594.

[4]- العبيدي والناصر وآخرون، الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح، الجزء الأول، ندوة علمية أقامها مكتب الاستشارات في كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2005، ص221.

ثانيا- أنواع الإفصاح المحاسبي وحدوده:سنتطرق في هذه النقطة المعنون بأنواع الإفصاح المحاسبي وحدوده بحيث سنتطرق أولا إلى الأنواع الإفصاح المحاسبي، وبعده محددات الإفصاح المحاسبي.

1- أنواع الإفصاح:ينقسم الإفصاح المحاسبي إلى عدة أنواع أهمها:[1]

- **حسب مجالات الإفصاح:** وينقسم إلى:

أ- **الإفصاح التقليدي:** يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي من ذلك هو حماية المستثمر العادي ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات.

ب- **الإفصاح الإعلامي (التثقيفي):** يتضمن هذا النوع من الإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ القرار، فهو يشمل المعلومات التي تحتاج إلى درجة أكبر من الدراية والخبرة في استخدامها، فهذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على معلومات إضافية بالطرق غير الرسمية والتي يترتب عليها تحقيق مكاسب لبعض الفئات الأخرى.

- **حسب حجم المعلومات:** ينقسم الإفصاح المحاسبي من حيث كمية المعلومات الملائمة التي يعتقد أنها جوهرية ومفيدة للمستخدمين إلى:

أ- **الإفصاح الكافي:** يشير إلى الحد الأدنى من المعلومات التي يجب عرضه للتوافق مع هدف جعل القوائم المالية غير مضللة، ويعتبر هذا النوع أكثر المفاهيم شيوعا في الاستخدام وخاصة من قبل المنظمات المهنية لأنه يوفر المعلومات الملائمة في الوقت المناسب.

ب- **الإفصاح الكامل (الشامل):** يشير هذا النوع إلى مدى شمولية القوائم المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويعتبر هذا المستوى من الإفصاح المستوى المثالي والذي لا يمكن توفيره من الناحية الواقعية وذلك لعدة أسباب أهمها: عدم الإلمام الكامل بطبيعة النماذج المختلفة والمتعددة للقرارات والتي تعتبر المعلومات المحاسبية ومن أهم المشاكل المصاحبة لتحقيق مبدأ الإفصاح الكامل هي كما يلي:

[1]- عمامرة ياسمينة، خديجة بلحياني، أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (scf) دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير -وحدة المدية-، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، العدد 01، الجزائر، جانفي 2018، ص ص6-7.

- أن تكاليف الإفصاح جوهرية في بعض الحالات؛

- صعوبة تحديد المنافع والعوائد المتولدة عنه، مازالت المهنة في مرحلة تطوير معايير وإرشادات تحدد مدى أهمية وطريقة وضرورة الإفصاح.

ج- الإفصاح العادل: يتضمن هذا النوع ضمان معاملة متساوية أي أنه يضمن الرعاية المتوازنة لكافة مستخدمي القوائم المالية، بنفس حجم كمية المعلومات وفي نفس الوقت.

- **حسب درجة إلزامه:** ويصنف إلى ما يلي:

أ- **الإفصاح الإلزامي (الإجباري):** يتضمن هذا النوع جميع المعلومات المطلوب الإفصاح عنها وفقا للتنظيمات واللوائح، مثل قوانين الشركات، لوائح أسواق رأس المال، ومعايير المحاسبة القابلة للتطبيق، وترجع أهمية هذا النوع من الإفصاح إلى إلزامية المؤسسات بالإفصاح عن المعلومات التي قد ترغب في إخفائها.

ب- **الإفصاح الاختياري:** يتضمن هذا النوع المعلومات المالية وغير المالية التي يكون من المفيد على المؤسسات الإفصاح عنها ولكنها تعتبر خارج نطاق متطلبات التنظيمات.

ومهما تعددت أنواع الإفصاح المحاسبي، فإنه لا بد عند القيام بعرض القوائم المالية من الابتعاد ما أمكن عن التحيز وعدم الوضوح، وهذا يقتضي بالضرورة من القائمين على إعداد القوائم المالية الإفصاح عن كافة المعلومات الجوهرية والشكلية بشكل صادق وعادل، ودون تبني أية وجهة نظر مسبقة أو غير موضوعية.

2- المحددات الأساسية للإفصاح المحاسبي:يتأثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بمحددات أساسية وهي:[1]

أ- **نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:**إن تحديد الإدارة للمستخدمين الأساسين للمعلومة المالية يساعدها في تحديد طبيعة احتياجاتهم لتلك لمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، كما أن تصنيف المستخدمين إلى رئيسيين وثانويين يختلف من بلد إلى آخر حسب الظروف الاقتصادية والسياسية.

[1]- صديق مسعود، صديقي فؤاد، محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 02، الجزائر، 2016، ص ص80-82.

يرى Foster أن مجموعة الأطراف المستخدمة للقوائم المالية تتضمن حملة الأسهم (الحالين والمتوقعين)، المديرين، العمال، المقرضين، الزبائن، الحكومة، الوكالات التنظيمية. أما عن FASB فيرون أن المستخدمين الرئيسيين هم المستثمرين الحاليين والمتوقعين والدائنين.

حاليا تزايد الضغط على المؤسسات من أجل تنويع ورفع حجم الإفصاح، والاهتمام بالاحتياجات المتعلقة بالمستخدمين غير رئيسيين مثل المستهلكين والعمال... الخ.

ب- الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:

إن اختلاف الممارسات المحاسبية من دولة إلى أخرى نتيجة لتباين الظروف، جعل المنظمات والهيئات المحاسبية المحلية للدول، تضع معايير تتكيف أكثر مع تصور حكوماتهم لأهداف المحاسبية، فنجد التي تسعى إلى أهداف الضريبة تكيف إفصاحها بما يضمن ممارسة رقابة ضريبية على الشركات، أما الدول التي تعتمد على الأسواق المالية في التركيبة الاقتصادية لها فتعمل على تكيف إفصاحها بما يساعد المساهمين والمستثمرين على التداول في السوق المالي.

إن شدة التنافس على الموارد المحدودة للتمويل في السوق المالي جعل المؤسسات تسعى إلى جذب إقبال المساهمين والمستثمرين وذلك من خلال توفير مستوى راقي من الإفصاح لزرع الثقة في تسيير العلاقة مع مختلف المتداخلين في السوق المالي.

ج- المنظمات المؤسسات الدولية:على المستوى الدولي هناك منظمات ومؤسسات متباينة التأثير على عمليات الإفصاح وهي:

- **الجمعية الاقتصادية الأوربية** EEA:هي عبارة عن منظمة تضم دول الاتحاد الأوربي تعمل على إصدار مجموعة من التوجهات المتعلقة بالفصاح من حيث المحتوى والأهداف وشكل الاجتماعات الإعلامية وكذا الإفصاح القطاعي.

- **منظمة الأمم المتحدة** UN:يتمثل دورها في لجنة مكونة من مجموعة من الخبراء والمتمرسين في مجال المعايير المحاسبية الدولية، هذه اللجنة هي (commissions on transactional corporation).

- **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** OCDE:

(Organisation de Coopétation et de Développement Economique) وتضم هذه المنظمة الدولة الأوربية بالإضافة إلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا ونيوزلندا. ويكمن اهتمام هذه المنظمة في تحديد الحد الأدنى للإفصاح.

- **مجلس معايير المحاسبة الدولية** IASB:هذه اللجنة مشكلة من ممثلين للعديد من دول العالم، وتضم أكثر من 100 دولة، قامت هذه اللجنة بعدة دراسات وأبحاث في سبيل تطوير المحاسبة، حيث أصدرت مجموعة من المعايير المتعلقة بالإفصاح، وتعد أكبر لجنة من جانب مساهمتها في التوافق المحاسبي، وذلك من خلال تضييق حجم الاختلافات وتسهيل عمليات المقارنة وتطوير خصائص الجودة المتعلقة بالمعلومات المالية.

ثالثا- المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية:يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في قوائم المالية على مقومات هي كالتالي:

1-تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:ينبغي إعطاء اهتمام خاص بالقوائم المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة في ذلك، ولا شك أن نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم تختلف من دولة لأخرى باختلاف طبيعة ونوعية النظام الاقتصادي والسياسي السائد، هذا ويبقى مجال الإفصاح بالقوائم المالية قيد التطور والاتساع حيث مازالت تكتسيه العديد من المشاكل نتيجة لتوسع قاعدة المستخدمين لتلك القوائم، وارتفاع عددهم ومطالبهم المتزايدة التي من الصعب تحديدها، بالإضافة إلى عدم وجود إطار نظري يحكم عملية توسيع قاعدة الإفصاح ومجاله بالقوائم المالية.[1]

2- تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية: يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي، هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملاءمة، حيث تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي، الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، وتعتبر الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، لذا

[1]- فيصل عطة، الإفصاح عن المعلومة المحاسبية كآلية لتفعيل حوكمة الشركات، مجلة دراسات مالية محاسبية وجبائية، المجلد 01، العدد 01، الجزائر، جويلية 2021، ص37.

تتطلب خاصية الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام المعلومات من جهة أخرى.[1]

3- تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها: تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حاليا، في البيانات المالية المحتوات في القوائم المالية التقليدية وهي قائمة المركز المالية، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التغيرات في المركز المالي، إضافة إلى معلومات أساسية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، والتي يتم إعدادها وفق مجموعة من المبادئ والافتراضات والأعراف، لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات على نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم.[2]

4- تحديد أساليب وطرق الإفصاح: يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة.[3]

المطلب الثالث: علاقة الحوكمة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يشكل التطبيق السليم لحوكمة الشركات المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، وذلك لما يحققه من دقة وموضوعية للتقارير المالية بجانب الالزام بالقوانين والتشريعات، فتطبيق قواعد الحوكمة من شأنه أن يؤثر في درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي، مما يؤكد أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالأخر ويتأثر به.

ومن خلال ما سبق سنتطرق في هذا المطلب المعنون بعلاقة الحوكمة بالإفصاح وجودة القوائم المالية سنتناول فيه الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات، علاقة الحوكمة بجودة التقارير المالية، آليات الإفصاح والشفافية في تفعيل حوكمة الشركات.

---

[1]- نور الدين بهلول، نعمان زوبير، أثر الإفصاح المالي وفق المعايير المحاسبية على الهياكل المؤسساتية للمؤسسة، الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ومتطلبات التوافق والتطبيق، يومي 25-26 ماي 2010، المركز الجامعي سوق أهراس، الجزائر، ص13.

[2]- مزراق حسينة، الحوكمة وأثرها على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية -دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة أم البواقي-، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2014-2015، ص46.

[3]- مزراق حسينة، المرجع السابق، ص46.

أولا- الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات:لحوكمة الشركات عدة أبعاد محاسبية نذكرها كما يلي:

1- المساءلة والرقابة المحاسبية:أشار تقرير لجنة Cadbury الصادر عام 1992 في العنصر الثاني منه، بأن يقوم المساهمون بمسائلة مجلس الإدارة، وكل منهما له دوره في تفعيل تلك المساءلة، فمجلس الإدارة يقوم بدوره في توفير البيانات الجيدة للمساهمين، وعلى المساهمين القيام بدورهم في إبداء رعبتهم في ممارسة مسئوليتهم كملاك.

كما أن تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادر سنة 1999 أشار في المبدأ الخاص بمسئوليات مجلس الإدارة إلى ضرورة المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وكذلك مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين.

2- الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة:من أجل إعادة الثقة والمصداقية للمعلومات المحاسبية لدى كافة الأطراف المهتمة بالمؤسسة، كانت الحاجة إلى تطوير معايير المحاسبة والمراجعة لما لها من دور في تطبي حوكمة الشركات، فتطوير معايير المحاسبة بشكل مستمر يمكن مراجعة الحسابات باستمرار حيازة مقياس ملائم لصدق القوائم المالية، كما أنه يجب أن يترافق مع تطوير معايير المحاسبة حتمية تطوير مماثل في معايير المراجعة سواء المعايير المتعارف عليها أو الارشادات المتخصصة.[1]

3- دور المراجعة الداخلية:إن للحوكمة والمراجعة الداخلية نفس الأهداف وهي السيطرة على المخاطر وتحقيق أهداف المؤسسة، وحماية مصالح المساهمين إلا أن دور الحوكمة يتمثل في وضع القيم الأخلاقية الأساسية وتقوم الإدارة بنشر مبادئ الحوكمة وإجراءاتها، بينما تساهم المراجعة الداخلية في تحسين عملية الحوكمة حيث تعمل على نشر القيم الأخلاقية وتقييم مدى الالتزام بهذه القيم وكذا تقييم مدى فعالية أداء إدارة المؤسسة.[2]

4- دور المراجع الخارجي:نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية،

---

[1]- العابدي دلال، المرجع السابق، ص115.

[2]- عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، الدار الجامعية، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص ص207-208.

فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية، كما أنه يحد من مشكلة الانحراف الخلقي في الوحدات الاقتصادية.[1]

5- دور لجان المراجعة:أكدت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بحوكمة الشركات -إن لم يكن جميعها- على ضرورة وجود لجان للمراجعة في الوحدات الاقتصادية التي تسعى إلى تطبيق الحوكمة، بل أشارت إلى أن وجود لجان المراجعة يمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة بالوحدة الاقتصادية. ويقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة على عملية المراجعة، علاوة على ذلك يشير البعض: بأن مجرد إعلان الوحدة الاقتصادية عن تشكيل لجنة للمراجعة كان له أثر على حركة أسهمها بسوق الأرواق المالية.[2]

6- تحقيق الإفصاح والشفافية:يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات، لذا لم يخلوا أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة، ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة. لذا فإن مبادئ حوكمة الشركات التي وضعتها OECD وتم تعديلها في 12 أبريل 2004 ترى أن إطار الحوكمة يجب أن يتضمن الإفصاح الدقيق وفي التوقيت السليم عن كفاية الأمور الهامة المتصلة بالوحدات الاقتصادية وذلك فيما يتعلق بمركزها المالي والأداء المالي والتشغيلي والنقدي لها والجوانب الأخرى المتصلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العالية.[3]

7- إدارة الأرباح:تمارس إدارة بعض الوحدات الاقتصادية سياسة إدارة الأرباح لتحقيق الكثير من الأهداف مثل الوصول إلى مستوى التنبؤات التي سبق الإعلان عنها أو تجنب الإعلان عن الأرباح أو الخسائر أو للحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل المكافآت والعمولات،

---

[1]- طالب عبد العزيز، بلمداني محمد، مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد الرابع، العدد الثاني، الجزائر، 2020، ص106.

[2]- طالب عبد العزيز، بلمداني محمد، المرجع السابق، ص106.

[3]- طالب عبد العزيز، بلمداني محمد، المرجع السابق، ص ص106-107.

بالتالي فإن عملية إدارة الربح تعني قيام الإدارة بالتأثير على أو التلاعب في البيانات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية بصرف النظر عن الهدف من ذلك.[1]

8- تقويم أداء الوحدات الاقتصادية:أن من أهمية حوكمة الشركات دورها في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق، مما يساعدها على التوسع والنمو ويجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة.[2]

ثانيا- علاقة الحوكمة بجودة القوائم المالية:

إن تطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات يؤدي إلى وجود نظام فعال لإعداد القوائم المالية، والذي يعتبر أحد المعايير الأساسية لحوكمة الشركات، وذلك من خلال جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، والتي يجب أن تتصف بالدقة والمصداقية والموضوعية، وهذا ما يزيد من ثقة الأطراف المستفيدة، سواء داخلية أو خارجية.

وباعتبار أن القوائم المالية هي الناتج النهائي بالنسبة للشركة لذلك يجب أن تكون ذات جودة عالية لتحقيق قواعد الحوكمة، ومع ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار عند إعداد القوائم المالية عنصران مهمان هما:[3]

1- العوامل المؤثرة في جودة القوائم المالية:يستند النظام المحاسبي على مجموعة من العناصر والمقومات، والتي تتمثل في مجموعة من الأدوات والإجراءات المستخدمة في النظام لتحقيق أهدافه، ونذكر بعض مقومات النظام المحاسبي كما يلي:[4]

أ- **المقومات المادية:** وتتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية.

---

[1]- طالب عبد العزيز، بلمداني محمد، المرجع السابق، ص107.

[2]- جاوحدو رضا، مايو عبد الله، تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة -وقع، رهانات وآفاق- المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2010، ص 08-09.

[3]- دنيا ولطاش، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح والقوائم المالية -دراسة حالة بنك BADR عين فكرون-، مذكرة ماستر، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2013-2014، ص 70.

[4]- القاضي حسين، المحاسبة الدولية، الدار العلمية ودار الثقافة، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص30.

ب- المقومات البشرية: وتتمثل في مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.

ج- المقومات المالية: وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.

د- قاعدة بيانات: وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

2- خصائص جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية:لكي تحقق المعلومات المحاسبية فائدة من قبل مستخدميها، فإن هناك مجموعة الخصائص التي يجب أن تتسم بها بهذه المعلومات المحاسبية، وتعتمد الجودة في هذا الإطار على مجموعة من الخصائص أهمها:[1]

أ- الملائمة:حيث يجب أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة ومناسبة لاستخدامات متخذي القرار، ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومات المحاسبية، عندما تساهم تلك المعلومات في تقليل البدائل المتاحة أمامه.

ب- المصداقية:يجب أن تتميز المعلومات بالمصداقية، وخولها من الأخطاء والتحايل، وهي تعتبر خاصية ضرورية لهؤلاء الأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت، أو الخبرة اللازمة لتقييم المحتوى الفعلي للمعلومات.

ج- الدقة (الوضوح):إن وضوح المعلومات يجعلها أكثر فائدة لمتخذي القرار، ولزيادة الوضوح في المعلومات يتم في ما يلي:

- وضع المعلومات والإحصائيات في جداول متكاملة في المجال المطلوب بحي تتسم بالسهولة.

- دمج المتغيرات المتشابهة وفصل المتغيرات المختلفة.

د- التوقيت المناسب:تعتبر خاصية التوقيت الملائم من الخصائص الهامة الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية وعنصر أساسي من عناصر نجاح المديرين في اتخاذ القرارات الإدارية، إذ

[1]- دنيا ولطاش، المرجع السابق، ص ص72-74.

أنه لا قيمة للمعلومات ما لم تصل إلى مستخدميها في الوقت المناسب، لتمكنه من اتخاذ القرار السليم، ولكي يكون توقيت المعلومات المحاسبية ملائما ومناسبا، فإنه لا بد من إعدادها وتجهيزها قبل اتخاذ القرار.

و- الفهم والاستيعاب:إن وضوح المعلومة يكون من السهل فهمها من طرف أي مستعمل له معرفة معقولة بالأعمال، وبالنشاطات الاقتصادية، وبالمحاسبية، وله الإرادة في دراسة المعلومة بكيفية جادة بما فيه الكفاية.

هـ- الأهمية والإفصاح الأمثل للمعلومات:تؤدي المعلومات المحاسبية دورها إذا توافرت صفة الأهمية النسبية بها، أي أن تكون مصدرا لمعلومات مهمة تدخل في صياغة واتخاذ القرار.

ك- الكفاية:معيار الكفاية في المعلومات المحاسبية يتوقف على كمية المعلومات ونوعيتها ومدى استيعابها من الإدارة.

ثالثا- آليات الإفصاح والشفافية في تفعيل حوكمة الشركات:

تعمل حوكمة الشركات على تدعيم الإفصاح من خلال توفيرها لمعايير الإفصاح والشفافية، تضمن شمول التقارير المالية للشركات على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة عن نشاط الشركة، ويمكن إظهار آليات الإفصاح والشفافية في تفعيل حوكمة الشركات من خلال ثلاث جوانب أساسية ذكرها كما يلي:[1]

1- الاهتمام بالمعلومات غير المالية:تعرف المعلومات غير المالية بأنها كافة المعلومات بخلاف تلك الواردة بالقوائم المالية ومعظم الملاحظات المرفقة بها كما أنها تتضمن كلا من المعلومات الخبرية والمعلومات الكمية غير المالية وعلى وجه العموم فإن المعلومات غير المالية تشير إلى كافة المعلومات التي يمكن صياغتها في صورة غير مالية سواء كانت كمية مثل: عدد العمال، الحصة التسويقية ... مثل: مستوى المنافسة، الحال الاقتصادية العامة، تقديم المنافسين لمنتجات

[1]- دواق سميرة، فرحات عباس، الشفافية في الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 03، العدد 01، الجزائر، 2019، ص17.

جديدة، الكفاءة الإدارية ... الخ. وتحظى المعلومات غير المالية باهتمام كبير من قبل صانعي القرار.

تميز المعلومات غير المالية بأنها لا تتعرض لتأثير التحريفات الناتجة عن بعض الإجراءات المحاسبية كما أنها أكثر سهولة وقابلية للفهم حتى بواسطة غير المتخصصين في مجال المحاسبة. وتعتبر المعلومات غير المالية مصدر طو قيمة هائلة ليس فقط بالنسبة للمراجعين باعتبارها الأساس لتدعيم العديد من أحكام المراجعة بل أضحت تلعب دورا عظيم الأهمية في العديد من المجالات.

2- التحول من الإفصاح الاختيار إلى الإفصاح الإلزامي:تشير إحدى الدراسات إلى أن الفكر المحاسبي والواقع العملي قد طرح مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الاستراتيجية البيانات غير المالية بالإضافة إلى البيانات المالية الإضافية التي لا تشملها القوائم المالية وحتى يمكن توسيع دائرة المعلومات المتاحة لجميع المستثمرين، ولكن يتم الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين وبين المستثمرين أنفسهم، نتيجة اتصال بعضهم بإدارة الشركة وحتى نصل إلى سوق كفء لرأس المال، وحتى يمكن الوصول للسعر العادل للسهم لا بد وأن يتحول الإفصاح الاختياري إلى إفصاح إلزامي.

3- تدعيم الإفصاح الالكتروني:يساعد الإفصاح الالكتروني على نشر المعلومات المالية وغير المالية في التوقيت المناسب والمتزامن باستمرار. إن الإفصاح الالكتروني يحقق العديد من المزايا ومنها:

- توفير معلومات في الوقت المناسب؛
- تحقيق التغذية العكسية؛
- تحقيق إمكانية التحديث الفوري؛
- تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات؛
- سهولة في الوصول للمعلومات المطلوبة.

خلاصة الفصل:

لقد أصبح موضوع حوكمة الشركات من المواضيع الهامة في الكثير من دول العالم خاصة الدول المتقدمة منها والتي مستها الأزمات المالية وأدت إلى انتشار الفساد المالي والإداري بها

بسبب نقص الشفافية وعدم الإفصاح عن المعلومات المالية المحاسبية التي تعبر عن الأوضاع الحقيقية للشركات وتعد حوكمة الشركات أداة كفيلة بتوفير أكبر قدر من المعلومات المالية والجودة العالية حيث تقوم على مجموعة من المبادئ والقواعد التي أقرتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، حيث تعد إحدى الآليات المهمة والفعالة في تحسين الكفاءة والنمو الاقتصادي إلى جانب تعزيز الثقة في بيئة الأعمال لاستقطاب المستثمرين.

الفصل الثاني

تقييم مدى مساهمة الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية لشركة ciar

تمهيد:

بعد التطرق إلى الإطار النظري العام لهذا البحث، سنحاول من خلال هذا الفصل تناول الجانب التطبيقي لهذا الموضوع، حيث تم اختيار شركة التأمين وإعادة التأمين الدولية cair، لتكون محلا للدراسة.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: تقديم عام للشركة الدولية لتأمين وإعادة التأمين CIAR

المبحث الثاني: منهجية الدراسة

المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة

المبحث الأول: تقديم عام للشركة الدولية لتأمين وإعادة التأمينCIAR

تعتبرالشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين زعيم شركات التأمين الجزائرية في القطاع الخاص وقد قسمنا المبحث إلى ثلاث مطالب بحيث في المطلب الأول تطرقنا لنبذة حول الشركة، أما المطلب الثاني الهيكل التنظيمي للشركة، أما المطلب الثالث والأخير تطور رقم أعمال الشركة من 2000إلى 2020.

المطلب الأول: نبذة حول الشركة CIAR

تم إنشاء الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR في 05 أوت 1998 برأس مال قدره 450 مليون دينار جزائري بحيدرة في ظل الخوصصة التي مست قطاع التأمين بموجب الأمر رقم 95-07 وبصدور المرسوم التنفيذي رقم 430-341 المؤرخ في أكتوبر 1995 الذي ينص على إمكانية فتح شركة تأمين خاصة وكذلك إعطاء الاعتمادات لوكالات التأمين حيث سمح لها بمزاولة التأمين بكل فروعه إلى جانب عمليات إعادة التأمين فضلا عن تأمين الأخطار العادية ولقد بادرت الشركة إلى بعث منتوجات تأمينية جديدة مثل: ضمان الكفاءات وضمان القروض البيع، وهذا استجابة للزبائن، وتلبية الحاجيات المؤسسات الجزائرية، ومن ثم صدور الأمر رقم 31-88 الخاصة بالتعويضات على كيفية تعويض ضحايا حوادث المرور.

وبعد الانفتاح الاقتصادي الذي عرفته الجزائر قامت الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين بفتح وكالات عبر التراب الوطني والتي يبلغ عددها إلى يومنا هذا 160 وكالة على الأقل، وتحتوي على 06 مديريات جهوية على النحو التالي: وهران، عنابة، الجزائر، البلدية، غرداية، سطيف.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR

الشكل التالي يوضح مخطط الهيكل التنظيمي للشركة

الشكل رقم (2_1):مخطط يوضح الهيكل التنظيمي للشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR

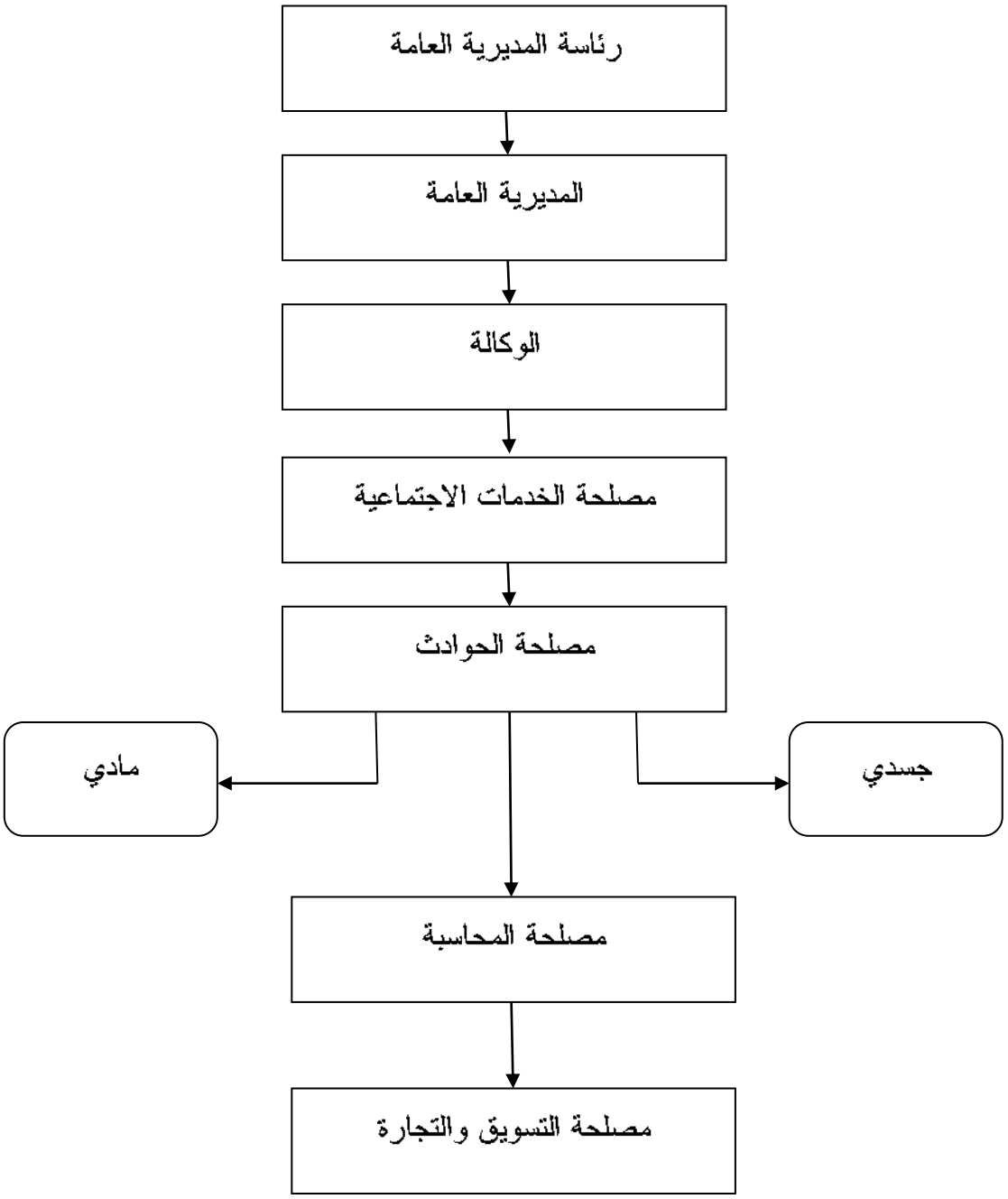

المصدر: وكالة التأمين CIARبورقلة

المبحث الثاني: منهجية الدراسة

استعراض أهم خطوات المنهجية والإجراءات التي يتم الاعتماد عليها وذلك من خلال: مراحل الدراسة، تحليل البيانات الدراسة، اختبار الفرضيات.

المطلب الأول: مجتمع الدراسة وعينة الدراسة

يتمثل في جميع عمال شركة التأمين وإعادة التأمين الدولية cair وكالة طيبات لولاية ورقلة، وتتكون العينة من 40 عامل من داخل المؤسسة.

المطلب الثاني: أداة جمع بيانات الدراسة

لقد تم إعداد الاستمارة حول موضوع أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المالية، حيث تعتبر هذه الاستمارة كأداة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة.

وكانت هذه الاستمارة عبارة عن استبيان موجه للعمال للإجابة عليه، والهدف من الاستبيان دراسة دور التسويق المصرفي في تحقيق رضا العملاء.

تحتوي استمارة البحث التي تم الاعتماد عليها على أربعة أقسام:

الفرع الأول: معلومات شخصية؛

الجنس: على المستويين الذكر والأنثى؛

العمر: على أربع مستويات أقل من 30 سنة، من 30 إلى 40 سنة، من 40 إلى 50 سنة، من 51 إلى 50 سنة؛

المستوى التعليمي: على ثلاث مستويات شهادة مهنية، بكالوريا، دراسات عليا؛

ميدان المؤهل العلمي: على 3 مستويات محاسبةـــ، اقتصاد، إدارة مالية؛

الوظيفة الحالية: على خمسة مستويات، مدير، محاسب، أكاديمي، مراجع حسابات، وظيفة أخرى؛

عدد سنوات الخبرة: على أربع مستويات، أقل من 5 سنوات، بين 6 و9 سنوات، بين 10 و15 سنة، أكثر من 15 سنة.

القسم الثاني-محاور الدراسة: وينقسم إلى أربع وهي:

أولا-وجود أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة الشركات يضم 07فقرات؛

ثانيا- مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد حوكمة الشركات يضم 6فقرات؛

ثالثا- مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح ويضم 9 فقرات؛

رابعا-مقومات الإفصاح المحاسبي لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية ويضم 5 فقرات.

المطلب الثالث: ثبات أداة الدراسة وصدقها

من أجل التعرف على إجابات عمال شركة التأمين وإعادة التأمين الدولية ciar، قد تم استخدام مقياس ليكارات الخماسي، حيث يسمح هذا المقياس بحساب درجة موافقته أو عدم موافقته على العبارات المقترحة.

الجدول رقم (2_1): مقياس ليكارات

الاستجابة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: عز عبد الفتاح،مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، ص 538.

وتم تحديد مستوى الفعالية في كل محور من محاور الاستبيان طبقا للمقياس بعد حساب المتوسط الحسابي المرجح للاوزان (الدراجات) بالشكر التالي:[1]

$$0.8 = 4/5$$

[1]- **عز عبد الفتاح، مرجع سابق، ص583.**

وقد حسب طول الفترة على أساس أن الاوزان الخمسة من 1 إلى 5 محصورة بينهما أربع مسافات، وطبقا لقيم المتوسط الحسابي المرجح تم تحديد اتجاه آراء أفراد عينة الدراسة كما في الجدول التالي رقم (02):

جدول رقم (2_2): مقياس المتوسط الحسابي المرجح لاتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة

التصنيف (الرأي)	غير موافق تماما	غير موافق	حيادي	موافق	موافق تماما
المتوسط المرجح	من 1 إلى 1.79	من 1.80 إلى 2.59	من 2.60 إلى 3.39	من 3.40 إلى 4.19	من 4.20 إلى 5

المصدر: عز عبد الفتاح، **مرجع سبق ذكره**، ص 538.

أولا/الأدوات الإحصائية المستخدمة:

أما الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل الاستبيان نوجزها فيما يلي:

أ_النسب المئوية والتكرارات :تم الاعتماد عليها من أجل وصف خصائص أفراد عينة الدراسة.

ب- المتوسط الحسابي($\bar{x}$): وهو المقياس الأوسع استخداماً من مقاييس النزعة المركزية ويتم استخدام المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة عن الاستبيان لأنه يعبر عن مدى أهمية الفقرة عند أفراد العينة.

ج- الانحراف المعياري (σ): وهو مقياسمنمقاييسالتشتت،ويستخدملقياسوبيانتشتت إجابات مفردات عينةالدراسة حولوسطهاالحسابي،ويكونهناكاتفاقبينأفرادالعينة علىفقرةمعينةإذاكان انحرافها المعياريمنخفضًا.

1-ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات وصدق الاستبيان.

2- اختبارالعينة الواحدة t test

ثانيا/صدق الاستبيان:فبعد صياغة الاستمارة بتوجيه الأستاذ المشرف في هذا المجال في ورقلة، بالإضافة إلى دراسة مدى دقة صياغة العبارات المقترحة وخدمتها للموضوع المدروس.

ثالثا/ثبات الاستبيان:

أ/أثبات وصدق أسئلة الاستبيان: يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة فيما لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط؛ بعبارة أخرى إن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائجه وعدم تغيرها بشكل كبير، فيما لو تم إعادة توزيع الاستبيان على أفراد العينة المبحوثة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، ومن أكثر الطرق شيوعا لقياس الثبات هي طريقة ألفا كرونباخ، ولمعرفة مدى ثبات أداة القياس، ولقد تحققت من صدق استبيان الدراسة من خلال هذا المعامل "ألفا كرونباخ"، والجدول يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (2_3): نتائج اختبار معامل الثبات ألفا كرونباخ ومعامل الصدق لكل أسئلة الاستبيان

عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
27	0.629

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المخرجات spss.

تبين أن معامل ألفا كرونباخ يساوي 0.629 وهي قيمة تفوق النسبة المعتمدة من قبل الإحصائيين والمقدرة بـــ 0.6، وهذا ما يدل على صدق وثبات أداة الدراسة.

ب/أثبات وصدق محاور الاستبان

أما بالنسبة لكل محور من محاور الاستبيان فقد كانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (2_4): نتائج اختبار معامل الثبات ألفا كرونباخ ومعامل الصدق لكل محورمن محاور الاستبيان

الرقم	بيانات الدراسة	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
أولا	وجود أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة الشركات	07	0.603
ثانيا	توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد حوكمة الشركات	06	0.760
ثالثا	توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	09	0.630

رابعا	مدى توفر مقومات الإفصاح المحاسبي لتحقيق جودة لمعلومات المحاسبية	05	0.494
كل فقرات الاستبيان		27	0.629

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات spss.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى عرض نتائج الدراسة من خلال تحليل نتائج الاستبيان من خلال وصف عينة الدراسة تحليل البيانات الشخصية وتفسيرها تحليل بيانات الدراسة، وفي أخير اختبار الفرضيات وتحليها.

المطلب الأول: وصف عينة الدراسة

يتضمن وصف عينة الدراسة التحليل الإحصائي للمعلومات العامة للاستبيان من خلال تحليل الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة.

أولا- البيانات الشخصية:

1- الجنس: الجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجدول رقم (2_5): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	تكرار	النسبة (%)
ذكر	22	55
أنثى	18	45
المجموع	40	**100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل رقم (2_2): توزيع مفردات العينة حسب الجنس

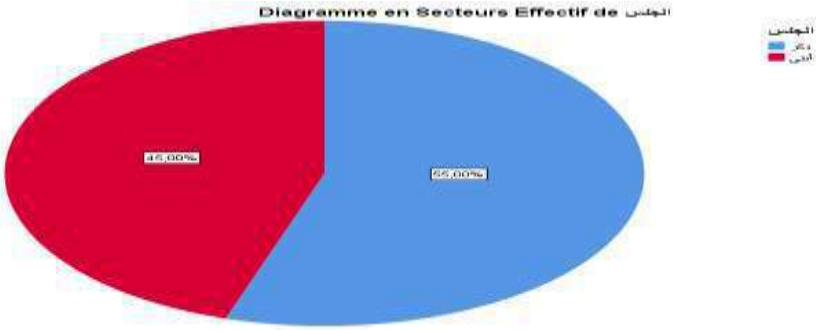

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه والدائرة النسبية نلاحظ أن فئة الذكور يمثلون نسبة 55% من أفراد العينة، تقابلها نسبة الإناث بنسبة 45%، ومنه نستنتج أن الفئة الغالبة فئة الذكور ومنه أغلب عمالشركة التأمين وإعادة التأمين الدولية أغلبية ذكور.

2- العمر: قسمنا عينة الدراسة حسب العمر إلى ثلاث فئات وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2_6): توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة%
أقل من 30 سنة	10	25
من 03إلى 40 سنة	09	22.5
من 40 إلى 50 سنة	12	30
أكثر من 50 سنة	09	22.5
المجموع	**40**	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات spss.

الشكل رقم (2_3): توزيع مفردات العينة حسب العمر

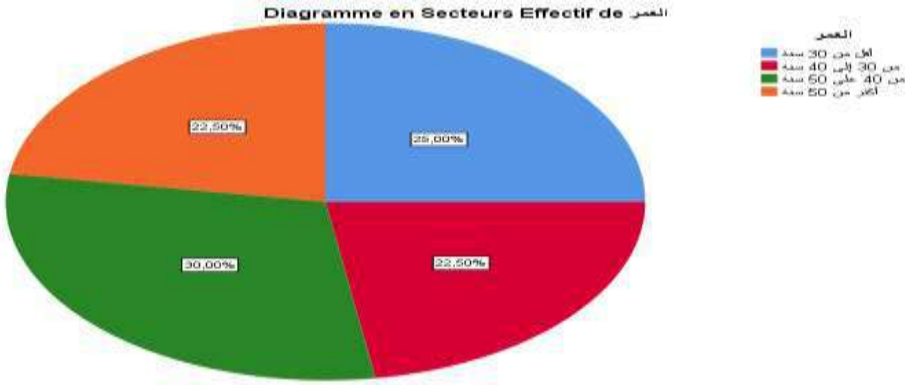

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه والدائرة النسبية نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة كانت أعمارهم من 40 إلى 50 سنة يمثلون نسبة 30%، تليها فئة الذين سنهم أقل من 30 سنة بنسبة 25%، وتبعها فئة الأفراد الذين سنهم بيم 30 إلى 40 سنة بنسبة 22.5%، تقابلها نفس النسبة بالنسبة للأفراد الذين سنهم أكثر من 50 سنة.

3- المؤهل العملي: تضم عينة الدراسة مجموعة من العمال ذوي مستويات تعليمية مختلفة موضحة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (2_7): توزيع مفردات العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
شهادة مهنية	08	20
بكالوريا	09	22.5
دراسات عليا	23	57.5
المجموع	**40**	**100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل رقم (2_4): توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي

المصدر: من إعداد الطالببالاعتماد على مخرجات spss

بالنسبة للمستوى التعليمي نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أن أغلبية أفراد العينة مستواهم التعليمي دراسات عليا بنسبة 57.5%، تقابلها نسبة 22.5% تمثل الأفراد الذين مستواهم التعليمي بكالوريا، تليها نسبة 20% تمثل فئة الأفراد الذين مستواهم التعليمي شهادة مهنية.

4- ميدان المؤهل العلمي: تضم عينة الراسة مجموعة من العمال تخصصات مختلفة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (2_8): توزيع مفردات العينة حسب متغير ميدان المؤهل العلمي

ميدان المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
محاسبة	10	25
اقتصاد	21	52.5
إدارة مالية	09	22.5
المجموع	**40**	**100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل رقم (2_5): توزيع مفردات العينة حسب ميدان المؤهل العلمي

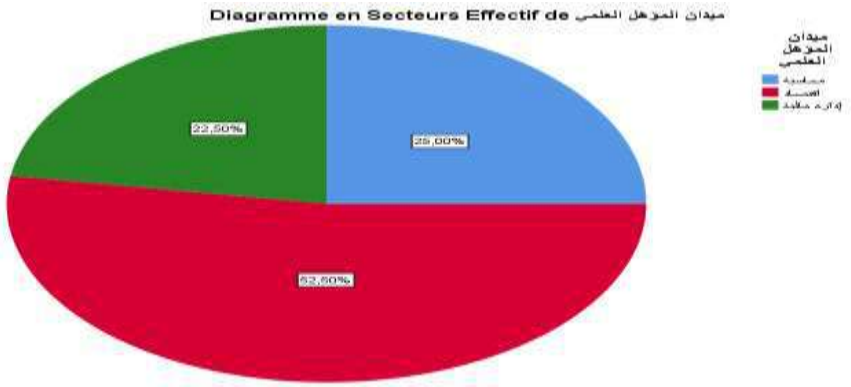

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول والدائرة النسبية أعلاه أن أغلبية أفراد العينة تخصصهم اقتصاد بنسبة 52.5%، تقابلها نسبة 25% من أفراد العينة تخصصهم محاسبة، أما الأفراد الذين تخصصهم إدارة مالية يمثلون نسبة 22.5%.

5- الوظيفة الحالية: تضم عينة الدراسة مجموعة من العمالذو وظائف مختلفة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (2_9): توزيع مفردات العينة حسب متغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة%
مدير	02	5
محاسب	02	5
أكاديمي	07	17.5
مراجع حسابات	08	20
وظيفة أخرى	21	52.5
مجموع	**40**	**100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل رقم (2_6): توزيع مفردات العينة حسب الوظيفة الحالية

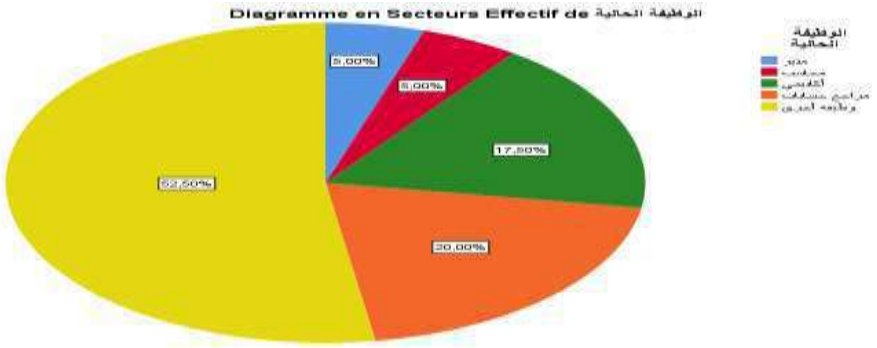

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من خلال الجدول والدائرة النسبية أعلاه أن أغلب عمالشركة التأمين وإعادة لتأمين الدولية يحملون وظائف أخرى بنسبة 52.5%من عينة الدراسة، تقابلها نسبة 20% من أفراد عينة الدراسة وظيفتهم مراجع حسابات، تليها فئة الأفراد الذين وظيفتهم الحالية أكاديمي بنسبة 17.5%، وفي الأخير نجد مهنة مدير ومحاسب بنفس النسبة يمثلون نسبة 5%.

6- عدد سنوات الخبرة المهنية:تضم عينة الدراسة مجموعة من الموظفين ذو خبرة كما موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2_10): توزيع مفردات العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة%
أقل من 5 سنوات	13	32.5
من 6 سنوات إلى 9 سنوات	06	15
من 10 إلى 15 سنة	11	27.5
أكثر من 15 سنة	10	25
مجموع	**40**	**100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل رقم (2_7): توزيع مفردات العينة حسب عدد سنوات الخبرة

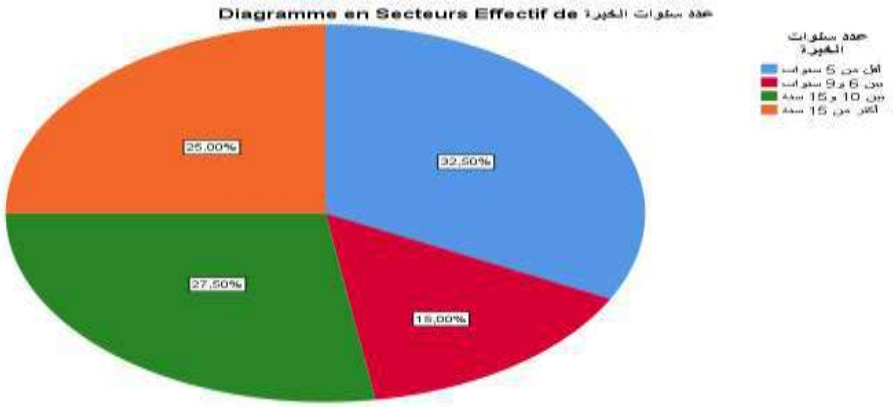

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من الجدول والدائرة النسبية أعلاه أن 32.5% من عينة الدراسة تمثل العمال الذين يحملون أقل من خمس سنوات خبرة مهنية، تقابلها نسبة27.5% العمال الذين يحملون عدد سنوات الخبرة بين 10 و15 سنة، أما العمال الذين خبرتهم أكثر من 15سنة يمثلون نسبة 25%، نجد نسبة 15% تمثل العمال الذين خبرتهم بين 6 و9 سنوات، مما يعني أنا المؤسسة أغلبية عمالها يملكون خبرة مهنيةأقل من 5 سنوات.

المطلب الثاني: تحليل بيانات الدراسة

بعد تحليل الخصائص الديمغرافية للعينة ننتقل إلى تحليل البيانات المتعلقة بأبعادالتسويق المصرفي في تحقيق رضا العملاء، بعد تفريغ الاستمارة وترميز البيانات وإدخالها للحاسوب باستعمال برمجية $spss_{v20}$(الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science).

وبما أننا استخدمنا مقياس ليكارات الخماسي الذي يعبر عن الخيارات (موافق تماما، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق تماما) هو متغير ترتيبي والأرقام التي تدخل في البرنامج تعبر عن أوزان الإجابات، ولتحديد طول الخلايا مقياس ليكارات الخماسي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى 5-1=4 تم تقسيم عدد الخلايا 4/5= 0.8، ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس

وهي الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى للخلية، وعليه سيتم حساب النتائج حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (2_11): إجابات الأسئلة ودلالتها

الرمز	المتوسط الحسابي المرجح للإجابات	الاتجاه	مستوى القبول (تم وضعه كوسيلة للتقييم العام للإجابات على كل بعد من أبعاد محاور الدراسة)
1	من 1 إلى 1,79	غير موافق تماما	ضعيف شدة
2	من 1,80 إلى 2,59	غير موافق	ضعيف
3	من 2,60 إلى 3,39	محايد	متوسط
4	من 3,40 إلى 4,19	موافق	مرتفع
6	من 4,20 إلى 5	موافق تماما	مرتفع بشدة

المصدر: عبد الفتاح عز، 2007، ص540.

المحور الأول: وجود أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة الشركات

يتضمن هذا الجزء تحليل الإجابات عن أسئلة المحور الأول المتمثلة في وجود أساس محكموفعاللقواعد حوكمة الشركات، وقد تم حساب وعرض المتوسطات الحسابي والانحرافات المعيارية لإجابات مفردات عينة الدراسة عن جميع فقرات هذا المحور، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2_12): تحليل اتجاهات إجابات أفراد العينة على فقرات وجود أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة الشركات

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	قوانين الشركة المطبقة في الجزائر تكفل لأصحاب المصالح الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة	3.025	1.404	متوسط

02	يتوفر إطار الشركة على إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات	3.175	1.009	متوسط
03	تقوم الشركة بالإفصاح ما يمكن من الحصول على معلومات بصفة دورية ومنتظمة	3.975	1.049	مرتفع
04	تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في الشركة	3.100	1.515	متوسط
05	تقوم الهيئات الرقابية في الشركة بواجبها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات حوكمة الشركات	3.050	1.197	متوسط
06	تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في الشركة	3.225	1.229	متوسط
07	تحرص الشركة على الظهور بصورة جيدة في المجتمع	2.750	1.315	متوسط
المجموع	**وجود أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة الشركات**	3.185	0.490	**متوسط**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات spss

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الأول والمتمثل في وجود أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة الشركات تراوحت بين (2.750- 3.975)، متوسطة قريب من المرتفعة وهو ما يشير إلى أن عمال الشركة موافقون على وجود أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة الشرمة بنسبة متوسطة، بحيث بلغ المتوسط الحاسبي الكلي لهذا البعد 3.185 وهي درجة متوسطة، وقدر الانحراف المعياري الكلي بـــ 0.490 وهي درجة متوسطة، وتراوحت الانحرافات المعيارية لجميع فقرات هذا المحور بين (1.009- 1.515) وتدل هذه القيم على قرب إجابات أفراد العينة من المتوسط، أي أن أفراد العينة كانوا أغلبيتهم موافقون بدرجة متوسطة على فقرات هذا المحور.

المحور الثاني: مقومات دور أصحاب المصالح

يتضمن هذا الجزء تحليل الإجابات عن أسئلة المحورالثاني المتمثل في توفر مقومات دورأصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد حوكمة الشركات، وقد تم حساب وعرض المتوسطات الحسابي والانحرافات المعيارية لإجابات مفردات عينة الدراسة عن جميع فقرات هذا المحور، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2_13): تحليل اتجاهات إجابات أفراد العينة على فقرات توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد حوكمة الشركات

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم	3.125	1.158	متوسط
02	يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقا لأحكام القانون	3.600	1.032	مرتفع
03	يتم العمل على تطوير أليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء	3.400	1.277	مرتفع
04	يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية	3.375	1.147	متوسط
05	يتم الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتوفير رؤوس الأموال إلى الشركة	2.925	1.384	متوسط
06	وجود ألية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة	3.750	1.103	مرتفع
المجموع	**توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد حوكمة الشركات**	3.362	0.501	**متوسط**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات spss.

يظهر من خلال بيانات الجدول أعلاه ن المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الثانيوالمتمثل في توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قاعد حوكمت الشركات تراوحت بين (2.925– 3.750) بدرجة متوسطة قريبة من المرتفعة وهو ما يشير إلى أن عمال شركة التأمين موافقون على أساليب ممارسة قواعد حوكمة الشركات بنسبة متوسطة، بحيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لهذا المحور3.362 وهي درجة متوسطة، وتراوحت الانحرافات المعيارية لجميع فقرات هذا المحور بين (1.032– 1.384) وتدل هذه القيم على قرب إجابات أفراد العينة من المتوسط، أي أن أفراد العينة كانوا أغلبيتهم موافقون بدرجة متوسطة على فقرات هذا المحور.

المحور الثالث: توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح

يتضمن هذا الجزء تحليل الإجابات عن أسئلة المحورالثالث والمتمثل في توفر مقومات الإفصاحوالشفافية لجميع أصحاب المصالح، وقد تم حساب وعرض المتوسطات الحسابي والانحرافات المعيارية لإجابات مفردات عينة الدراسة عن جميع فقرات هذا المحور، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2_14): تحليل اتجاهات إجابات أفراد العينة على فقرات توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء	3.175	1.567	متوسط
02	يتم الإفصاح عن النتائج المالية المحققة من طرف الشركة	3.125	1.042	متوسط
03	يؤدي الإفصاح إلى اجتذاب رؤوس الأموال والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح	3.550	1.431	مرتفع
04	يتم الإفصاح عن مكافئة مجلس الإدارة والإداريين	3.100	1.532	متوسط

	التنفيذيين وكيفية اختبارهم			
05	يتم الإفصاح لأصحاب المصالح عن وجود ممارسة أو أسلوب غير أخلاقي	2.625	1.462	متوسط
06	تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة	3.350	1.271	متوسط
07	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة	2.975	1.329	متوسط
08	يتم الإفصاح عن الضمانات طوعيا بالإضافة إلى الإفصاحات الإجبارية	3.075	1.308	متوسط
09	يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته وقوته	2.475	0.960	ضعيف
المجموع	**توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح**	**3.050**	**0.672**	**متوسط**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات spss.

يظهر من خلال بيانات الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور الأول توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح تراوحت بين (2.475– 3.550) بدرجة متوسطة، وهو ما يشير إلى أن عمال شركة التأمين موافقون على هذا المحور بنسبة متوسطة، بحيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لهذا البعد 3.050 وهي درجة متوسطة، وقدر الانحراف المعياري الكلي بـــ 0.672 وهي درجة متوسطة نوعا ما، وتراوحت الانحرافات المعيارية لجميع فقرات هذا المحور بين (0.960– 1.567) وتدل هذه القيم على قرب إجابات أفراد العينة من المتوسط ، أي أن أفراد العينة كانوا أغلبيتهم موافقون بدرجة متوسطة على هذا المحور.

المحور الرابع: مدى توفر مقومات الإفصاح المحاسبي لتحقيق جودة لمعلومات المحاسبية

يتضمن هذا الجزء تحليل الإجابات عن أسئلة البعد الرابع من هذا المحور والمتمثل في الترويج، وقد تم حساب وعرض المتوسطات الحسابي والانحرافات المعيارية لإجابات مفردات عينة الدراسة عن جميع فقرات هذا المحور، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2_15): تحليل اتجاهات إجابات أفراد العينة على فقرات مدى توفر مقومات الإفصاح المحاسبي لتحقيق جودة لمعلومات المحاسبية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	يتم الإفصاح عن التغيرات في البيانات المالية للشركة	3.325	1.474	متوسط
02	يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المطبقة في الشركة	2.900	0.928	متوسط
03	يتم الإفصاح عن الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية	3.000	1.176	متوسط
04	يتم الإفصاح عن طبيعة المعلومات المحاسبية حسب أهميتها النسبية لمستخدميها	3.125	1.090	متوسط
05	يتم الإفصاح عن التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية وأحداث ومعاملات الشركة	3.050	1.280	متوسط
المجموع	**مدى توفر مقومات الإفصاح المحاسبي لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية**	3.080	0.692	**متوسط**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات spss.

يظهر من خلال بيانات الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية لفقرات محور مدى توفر مفوقمات الإفصاح المحاسبي لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية تراوحت بين (2.900– 3.325) بدرجة قريب من المرتفعة وهو ما يشير إلى أن عمال شركة التأمين موافقون على هذا المحور بنسبة متوسطة، بحيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لهذا البعد3.080 وهي درجة متوسطة، وقدر الانحراف المعياري الكلي بـــ 0.692 وهي كذلك درجة متوسطة، وتراوحت الانحرافات المعيارية لجميع فقرات هذا المحور بين (0.928– 1.474) وتدل هذه القيم علىقرب إجابات أفراد العينة من المتوسط، أي أن أفراد العينة كانوا أغلبيتهم موافقون بدرجة متوسطة على فقرات هذا المحور.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

تم اختبار فرضيات الدراسة إحصائيا باستخدام برنامج spss:

الفرضية الأولى:

نص الفرضية:" توجد علاقة تأثير بين وجود مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ودورها في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في شركة التأمين وإعادة التأمين الدولية"

H_0:توجد علاقة تأثير بين وجود مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ودورها في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في شركة التأمين وإعادة التأمين الدولية.

H_1:"لا توجد علاقة تأثير بين وجود مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ودورها في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في شركة التأمين وإعادة التأمين الدولية"

للتأكد من صحة الفرضية الأولى أو عدم صحتها، تم استخدام اختبار (ت) test العينة واحدة عند مستوى (0.05)

الجدول رقم (2_16): نتائج اختيار (ت) t test لعينة واحدة الفرضية الأولى

الفرضية الأولى	المتوسط	الانحراف	قيمة (ت) t test	قيمة (ت) t	قيمة SIG	نتيجة

	الحسابي	المعياري	المحسوبة	test الجدولية	T	الفرضية
وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	3.185	0.490	41.049	2.0322	0.000	دالة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة في شركة التأمين وإعادة التأمين الدولية، بحيث أظهرت نتائج أن قيمة مستوى الدلالة (SIG) بلغت 0.000 في عبارة وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، كما نجد أن قيمة (ت) t test المحسوبة لكل عبارات محور الاعتراف المحاسبي بلغت 41.049، وهي بذلك دالة إحصائيا لذلك يتم وقبول الفرضية الصفرية، وعليه نؤكد صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية:

نص الفرضية: "توجد علاقة تأثير بين مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد حوكمة الشركات وزيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في شركة التأمين وإعادة التأمين الدولية"

H_0: لا توجد علاقة تأثير بين مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد حوكمة الشركات وزيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في شركة التأمين وإعادة التأمين الدولية.

H_1:علاقة تأثير بين مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد حوكمة الشركات وزيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في شركة التأمين وإعادة التأمين الدولية.

للتأكد من صحة الفرضية الأولى أو عدم صحتها، تم استخدام اختبار (ت) t test لعينة واحدة عند مستوى (0.05).

الجدول رقم (2_17): نتائج اختبار (ت) t test لعينة واحدة الفرضية الثانية

الفرضية الثانية	المتوسط	الانحراف	قيمة (ت) t	قيمة (ت) t	قيمة SIG	نتيجة

	الحسابي	المعياري	test المحسوبة	test الجدولية	T	الفرضية
توفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة	3.362	0.501	42.365	2.0322	0.000	دالة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج توفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة في شركة التأمين وإعادة التأمين الدولية، بحيث أظهرت نتائج أن قيمة مستوى الدلالة (SIG) بلغت 0.000 في عبارة توفر مقومات أصحاب المصالح وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، كما نجد أن قيمة (ت) t test المحسوبة لكل عبارات محور الاعتراف المحاسبي بلغت 42.365، وهي بذلك دالة إحصائيا لذلك يتم قبول الفرضية الصفرية، وعليه نؤكد صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة:

نص الفرضية:"توجد علاقة تأثير بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح وزيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في شركة التأمين وإعادة التأمين الدولية".

H_0: لا توجد علاقة تأثير بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح وزيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في شركة التأمين وإعادة التأمين الدولية.

H_1:توجد علاقة تأثير بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح وزيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في شركة التأمين وإعادة التأمين الدولية

للتأكد من صحة الفرضية الأولى أو عدم صحتها، تم استخدام اختبار (ت) t test لعينة واحدة عند مستوى (0.05)

الجدول رقم (2_18): نتائج اختيار (ت) t test لعينة واحدة الفرضية الثالثة

الفرضية الثالثة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) t test المحسوبة	قيمة (ت) t test الجدولية	قيمة SIG T	نتيجة الفرضية
توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	3.050	0.672	28.692	2.0322	0.000	دالة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح داخل شركة التأمين وإعادة التأمين الدولية، بحيث أظهرت نتائج أن قيمة مستوى الدلالة (SIG) بلغت 0.000 في عبارة الإفصاح والشفافية وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، كما نجد أن قيمة (ت) t test المحسوبة لكل عبارات محور الاعتراف المحاسبي بلغت 28.692، وهي بذلك دالة إحصائيا لذلك يتم قبول الفرضية الصفرية، وعليه نؤكد صحة الفرضية الثالثة.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل دراسة حالة عمال شركة التأمين وإعادة التأمين الدولية CAIR، وقد تم تحليل نتائج الاستبيان الموجه للعمال، واختبار فرضيات البحث والمتعلقة بالإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، من ناحية كل محور من محاورالأربعة المتمثلة في وجود أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة الشركات، توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد حوكمة الشركات، توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح، مدى توفر مقومات الإفصاح المحاسبي لتحقيق جودة لمعلومات المحاسبية،وقد تم الاعتماد على تحليل عينة من عمال شركة التأمين وإعادة التأمين الدولية CAIR، حيث بلغ حجم العينة 40عامل، وتم اختيارهم بطريقة عشوائية.

خاتمة

خاتمة:

تناولت هذه الدراسة أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية بجانبيه النظري والتطبيقي، الإطار النظري تطرقنا فيه إلى حوكمة الشركات، وجودة التقارير المالية والإفصاح المحاسبي، أما الإطار التطبيقي عبارة عن دراسة ميدانية، وكانت الإشكالية الرئيسية في هذه الدراسة كالتالي ما هو أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المالية. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

صحة الفرضية الأولى، توجد علاقة تأثير بين وجود مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ودورها في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في شركة التأمين وإعادة التأمين الدولية.

صحة الفرضية الثانية، توجد علاقة تأثير بين مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد حوكمة الشركات وزيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في شركة التأمين وإعادة التأمين الدولية.

صحة الفرضية الثالثة، توجد علاقة تأثير بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح وزيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في شركة التأمين وإعادة التأمين الدولية.

النتائج والاقتراحات: من خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

– يساهم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحديد الصلاحيات والمسؤوليات في الشركات، ويحقق قدرا من الطمأنينة للمستثمرين والمساهمين للحفاظ على حقوقهم، كما تحقق مزايا مختلفة يمكن أن تحل المشاكل التي تواجه الشركات وبصفة خاصة المشاكل المالية وأهمها فقدان الثقة والمصداقية في التقارير المالية؛

– يعتبر الإفصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية من أهم مرتكزات تطبيق حوكمة الشركات؛

– وجودأساس محكم وفعال لحوكمة الشركات يعمل على رفع مستوى الشفافية والكفاءة في التقارير المالية ويكفل إعداد المعلومات والإفصاح عنها بأسلوب يتفق مع معايير الجودة المحاسبية والمالية يساهم في تعزيز الرقابة وبالتالي المساهمة في تعزيز الإفصاح المحاسبي؛

– الافصاح المحاسبي يساهم فيتحديد حقوق ذوي المصالح ومن خلال تتاح هلم فرصة التعويض عند انتهاك حقوقهم، ومشاركة أصحاب المصالحفي عملية الحوكمة توسع درجة الافصاح، كما أن إطار الحوكمة يسمح بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالحوبالتالي تحسين مستويات الأداء؛

– من خلال مبدأ الإفصاح والشفافية تساهم حوكمة الشركات في تحسين أساليب الإفصاح المحاسبي من أجل تحقيق جودة أعلى للتقارير المالية، كما تعمل على توفير قنوات لنشر هذه التقارير بصفة دورية، مستمرة وبعدالة، كما تساهم في الانتقال من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإجباري.

من خلال الدراسة تم التوصل للاقتراحات التالية:

– ضرورة تعزيز السوق المالية الجزائرية من خلال تبسيط عملية الإدراج فيه.

– محاولة الاستفادة من المزايا التي تحققها الحوكمة والتوسع في تطبيقها في الشركات الجزائرية؛

– إعطاء أهمية أكبر للإفصاح المحاسبي، ذلك أن الإقبال على تبني مبادئ الحوكمة، يوجب في المقام الأول أن تكون هناك وسيلة تضمن الإعداد الجيد للقوائم المالية للشركة، وإظهار معلومات تتميز بالشفافية والمصداقية؛

– تنظيم وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة بما يتناسب مع المتطلبات والتطورات الدولية، وبالشكل الذي يساهم في تفعيل حوكمة الشركات في الجزائر؛

آفاق الدراسة: بعد دراستنا لهذا الموضوع يمكن اقتراح المواضيع التالية لتكون عناوين بحث مستقبلية:

– دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي في البنوك.

– أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على هيكل رأس المالي.

– دور حوكمة المؤسسات في سوق الأوراق المالية وأثرها على جودة التقارير المالية.

– دور حوكمة المؤسسات في محاربة الفساد المالي والإداري.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1- أحمد علي خضر، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012.

2- تامر خميس، اتجاهات تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر في ضوء التشريعات ذات العلاقة، دار تويتة للنشر والتوزيع، د ط، القاهرة، مصر، 2019.

3- سعد غالب، الإدارة الاستراتيجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، دون طبعة عمان، الأردن، 2013.

4- شوقي طارق سعيد، محاسبة الشركات، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2018.

5- طارق عبد المال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، د ط، مصر، 2005.

6- طلال الججاوي، سالم الزوبعي، القياس المحاسبي ومحدداته انعكاسها على رأي مراقب الحسابات، دار اليازوري، د ط، د ب، 2016.

7- عبد العظيم بن محسن الحمدي، حوكمة الشركات، دار الكتب الوطنية بصنعاء، ط1، د ب، 2020.

8- عبد العظيم بن محسن الحمدي، حوكمة الشركات، دار الكتب الوطنية، ط1، صنعاء، 2020.

9- عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، الدار الجامعية، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، مصر، 2009.

10- القاضي حسين، المحاسبة الدولية، الدار العلمية ودار الثقافة، الطبعة الأولى، عمان، 2000.

11- محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة المؤسسات في معالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، مصر، 2009.

12- ناصر عبد الحميد، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، د ط، القاهرة، مصر، 2014.

ب- المجلات والمقالات:

1- بن قطيب على، حطاب دلال، أهمية وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية -دراسة مقارنة بين المعيار المحاسبي رقم 01 النظام المحاسبي المالي-، مجلة البحوث في العلوم المالية المحاسبية، المجلد 04، العدد 01، الجزائر، 2019.

2- حكيمة بوسلمة، نجوى عبد الصمد، تجارب الدول في إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري: قراءة تحليلية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 01، الجزائر، 2018.

3- خلف الله بن يوسف، أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، الجزائر جوان 2017.

4- دواق سميرة، فرحات عباس، الشفافية في الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 03، العدد 01، الجزائر، 2019.

5- دواق سميرة، فرحات عباس، الشفافية في الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 03، العدد 01، الجزائر، 2019.

6- سمية بن عمورة، باديس بوغرة، تجارب دولية في حوكمة الشركات، مجلة النماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 3، العدد 2، الجزائر، 2019.

7- سوليفان جون، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد التاسع، يوليو، 2005.

8- شراف عقون وآخرون، حوكمة الشركات ودورها في استقرار بيئة الأعمال -دراسة تجارب دولية-، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 2، الجزائر، 2020.

9- صديق مسعود، صديقي فؤاد، محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 02، الجزائر، 2016.

10- طالب عبد العزيز، بلمداني محمد، مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد الرابع، العدد الثاني، الجزائر، 2020.

11- عراب سارة، زيدان محمد، مسؤولية المراجع الخارجي اتجاه اكتشاف وتقييم الغش والأخطاء الجوهرية للحد من تأثير مخاطرها على مصداقية القوائم المالية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع، الجزائر، جوان 2018.

12- عمامرة ياسمينة، خديجة بلحياني، أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (scf) دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير -وحدة المدية-، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، العدد 01، الجزائر، جانفي 2018.

13- فتحة أميرة وآخرون، انعكاسات تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 10، العدد 02، الجزائر، 2020.

14- فيصل عطة، الإفصاح عن المعلومة المحاسبية كآلية لتفعيل حوكمة الشركات، مجلة دراسات مالية محاسبية وجبائية، المجلد 01، العدد 01، الجزائر، جويلية 2021.

15- قاضي فاطمة الزهراء، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد الرابع، العدد الثاني، الجزائر، 2020.

16- مداحي عثمان، أهداف القوائم المالية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 07، سبتمبر 2012.

ج- المذكرات الجامعية:

1- دنيا ولطاش، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح والقوائم المالية -دراسة حالة بنك BADR عين فكرون-، مذكرة ماستر، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2013-2014.

2- راشدي أمين، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي -دراسة تطبيقية على بعض شركات المساهمة في ولاية سطيف، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2017-2018.

3- صالح بن إبراهيم الشعلان، مدى إمكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي، رسالة ماجستير، في العلوم الإدارية، كلية إدارة الأعمال، قسم الإدارة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2008.

4- العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية -دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة.

5- عمر يوسف عبد الله الحياري، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوف عمان المالي، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2017.

6- ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية -دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية-، مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

7- مزراق حسينة، الحوكمة وأثرها على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية -دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة أم البواقي-، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2014-2015.

د- المؤتمرات والملتقيات:

1- جاوحدورضا، مايو عبد الله، تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة –وقع، رهانات وآفاق– المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2010.

2- العاني، وآخرون، تفسير مفهوم الشفافية في محيط بيئة دولية، مؤتمر إدارة الأعمال، دون طبع، عمان، الأردن، أيا 2005.

3- العبيدي والناصر وآخرون، الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح، الجزء الأول، ندوة علمية أقامها مكتب الاستثمارات في كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بعداد، 2005.

4- نور الدين بهلول، نعمان زوبير، أثر الإفصاح المالي وفق المعايير المحاسبية على الهياكل المؤسساتية للمؤسسة، الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ومتطلبات التوافق والتطبيق، يومي 25-26 ماي 2010، المركز الجامعي سوق أهراس، الجزائر.

قائمة الملاحق

1- الاستبيان:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-

كلية العلوم الاقتصادية، التسيير وعلوم تجارية

قسم علوم مالية

ماستر تخصص تدقيق ومراقبة تسيير

استمارة استبيان:

في إطار إنجاز مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في تخصص تدقيق ومراقبة تسيير، تحت عنوان "**أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المالية – دراسة حالة شركة التأمين وإعادة التأمين الدولية** ciar–".

فيسرنا ويشرفنا أن نقدم لكم هذا الاستبيان، ولكم منا جزيل الشكر والتقدير على تشرفكم بالرد على هذه الأسئلة بصراحة تامة واقتناع وكذا منحنا جزءا من وقتكم الثمين، وهذا بوضع الإشارة (×) في الإجابة التي تختارونها.

علما أن اجابتكم والمعلومات التي سيتم جمعها ستحاط بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

من إعداد الطالب: **تحت إشراف الأستاذ:**

عليات الطيب حمقاني عبد الهادي

السنة الجامعية: 2022/2021

القسم الأول: المعلومات الشخصية

1- الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر:

أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 40 سنة ☐

من 40 إلى 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐

3- المؤهل العلمي:

شهادة مهنية ☐

بكالوريا ☐

دراسات عليا ☐

4- ميدان المؤهل العلمي:

محاسبة ☐

اقتصاد ☐

إدارة مالية ☐

5- الوظيفة الحالية:

مدير ☐

محاسب ☐

أكاديمي ☐

مراجع حسابات ☐

وظيفة أخرى ☐

6- عدد سنوات الخبرة المهنية (الأقدمية):

أقل من 5 سنوات ☐ بين 10 و15 سنة ☐

بين 6 و9 سنوات ☐ أكثر من 15 سنة ☐

القسم الثاني: البيانات المتعلقة بالاستبيان

المحور الأول: وجود أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة الشركات

الرقم	الأسئلة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	قوانين الشركة المطبقة في الجزائر تكفل لأصحاب المصالح الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة					
02	يتوفر إطار الشركة على إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات					
03	تقوم الشركة بالإفصاح ما يمكن من الحصول على معلومات بصفة					

	دورية ومنتظمة					
04	تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في الشركة					
05	تقوم الهيئات الرقابية في الشركة بواجبها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات حوكمة الشركات					
06	تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في الشركة					
07	تحرص الشركة على الظهور بصورة جيدة في المجتمع					

المحور الثاني: توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد حوكمة الشركات

الرقم	الأسئلة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تاما
01	يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم					
02	يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقا لأحكام القانون					
03	يتم العمل على تطوير أليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء					
04	يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية					
05	يتم الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتوفير رؤوس الأموال إلى الشركة					
06	وجود ألية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة					

المحور الثالث: توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح

الرقم	الأسئلة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تاما

01	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء					
02	يتم الإفصاح عن النتائج المالية المحققة من طرف الشركة					
03	يؤدي الإفصاح إلى اجتذاب رؤوس الأموال والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح					
04	يتم الإفصاح عن مكافئة مجلس الإدارة والإداريين التنفيذيين وكيفية اختبارهم					
05	يتم الإفصاح لأصحاب المصالح عن وجود ممارسة أو أسلوب غير أخلاقي					
06	تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة					
07	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة					
08	يتم الإفصاح عن الضمانات طوعيا بالإضافة إلى الإفصاحات الإجبارية					
09	يتم الإفصاح عن فاعلية نطام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته وقوته					

المحور الرابع: مدى توفر مقومات الإفصاح المحاسبي لتحقيق جودة لمعلومات المحاسبية

الرقم	الأسئلة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تاما
01	يتم الإفصاح عن التغيرات في البيانات المالية للشركة					
02	يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المطبقة في الشركة					
03	يتم الإفصاح عن الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية					

04	يتم الإفصاح عن طبيعة المعلومات المحاسبية حسب أهميتها النسبية لمستخدميها					
05	يتم الإفصاح عن التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية وأحداث ومعاملات الشركة					